سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة – قصر القبة فى ١٣ أكتوبر ١٩٦٨

الحاضرون

الرئيس جمال عبد الناصر، حسين الشافعى.. نائب الرئيس ووزير الأوقاف، الدكتور محمود فوزى.. مساعد رئيس الجمهورية للشئون الخارجية، صدقى سليمان.. نائب الرئيس وزير الكهرباء والسد العالى، كمال رفعت.. للعمل، عزيز صدقى.. للصناعة والبترول والثروة المعدنية، عبد المحسن أبو النور.. للإدارة المحلية، ثروت عكاشة.. للثقافة، محمد أبو نصير.. للعدل، سيد مرعى.. للزراعة والإصلاح الزراعى، حسن عباس زكى.. للاقتصاد والتجارة الخارجية، عبد الوهاب البشرى.. للانتاج الحربى، محمد لبيب شقير.. للتعليم العالى، محمود رياض.. للخارجية، شعراوى جمعة.. للداخلية، أمين هويدى.. للدولة، محمد فائق.. للإرشاد القومى، كمال هنرى أباديير.. للمواصلات، فريق أول محمد فوزى.. للحربية، محمد حلمى مراد.. للتربية والتعليم، محمد عبد الله مرزبان.. للتموين والتجارة الداخلية، إبراهيم زكى قناوى.. للرى، على زين العابدين صالح.. للنقل، أحمد مصطفى أحمد.. للبحث العلمى، السيد جاب الله السيد.. للتخطيط، حسن حسن مصطفى.. للإسكان والمرافق، محمد بكر أحمد.. لاستصلاح الأراضى، عبد العزيز محمد حجازى.. للخزانة، محمد حافظ غانم.. للسياحة، محمد صفى الدين أبو العز.. للشباب، ضياء الدين داوود.. للشئون الاجتماعية وللدولة لشئون مجلس الأمة، عبد العزيز كامل.. نائب وزير الأوقاف.

المحتويات

	الموضوع	الصفحة
١-	السياسة الزراعية	١
٢-	نقل المصانع من منطقة السويس والإسماعيلية خارج مرمى العدو	١٧
٣-	الدفاع المدنى بالنسبة لكل مدن الجمهورية	٢١
٤-	الاهتمام بتصدير كمية القطن المطلوبة للاتحاد السوفيتى مع وصول الأسلحة الأخيرة	٢٢
٥-	توفير أجهزة الدفاع المدنى للبوليس، وتأمين الدفاع العسكرى وصد الهجوم الكيماوى والبيولوجى، مع تكثيف الدفاع المدنى عن القاهرة والإسكندرية	٢٦
٦-	مراجعة تنفيذ التهجير من مدن القناة	٣٨
٧-	شروط عضوية اللجنة التنفيذية العليا، ونظام عمل اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى ولجانها الدائمة	٤٦-٥٦

قرارات مجلس الوزراء
فى ١٣/١٠/١٩٦٨

بحث بعض الموضوعات الهامة غير الواردة فى جدول أعمال المجلس، وفى مقدمتها وسائل العمل السياسى الداخلى والدولى، كما بحث الموقف العسكرى.

ثم انتقل المجلس الى بحث المسائل الواردة بجدول الأعمال ومن بينها.. موقف تسويق القطن والمشاكل المتعلقة بالتكديس وتأخير صرف الثمن وشكوى الفرز. وقرر المجلس أن يجتمع وزيرا الاقتصاد والزراعة لبحث هذا الموضوع، على أن تتخذ الإجراءات الفورية لإزالة أسباب شكوى الفلاحين.

كما بحث المجلس السياسة الزراعية بصفة عامة.

كما أن المجلس بحث الأوضاع المتعلقة بالمهجرين من منطقتى القناة وسيناء، وسياسة الإعاشة والإسكان المتعلقة بهم، وكذلك رعاية الطلبة من أبنائهم وتيسير سبل معيشتهم وتوفير الجو اللازم لانتظامهم فى دراستهم.

سرى للغاية

محضر اجتماع مجلس الوزراء برئاسة الرئيس جمال عبد الناصر
القاهرة، قصر القبة فى ١٣ أكتوبر ١٩٦٨

عبد الناصر: القطن ماشى ولاّ كلام إن الشركات مبتاخدش.

مرعى: السنة دى يعنى؟

عبد الناصر: آه.

مرعى: هو فيه تأخير شوية من الشركات الصرف والشيكات، وبعدين اجتمعت معاهم أنا من أسبوع أو خمس أيام وابتدى رئيس مؤسسة القطن بيلف الأرياف فعلا، وابتديت العملية تمشى من تلات أربع أيام.

عبد الناصر: هل فرق النظام بتاع الشراء الأولانى عن النظام الجديد؟

مرعى: هو يعنى أقدر أقول: لأ.. مادانيش النتيجة اللى أنا متصورها.

عبد الناصر: لأن الشركات بتتفق.. اتفقوا مع بعض!

مرعى: هم الأول ابتدوا كويس جدا، وبعدين فرازين التحكيم لما جم إدوا الربع رتبة والنص رتبة الزيادة، فبناء على ذلك الفرازين بتوع الشركات خوفا على نفسهم يعنى من المسئولية ابتدوا إنهم يبقوا فى الجانب الأحوط؛ وترتب على كدا إنه حتى فى اجتماع الشركات طلبت إلغاء فرازينها على اعتبار إنها تعود الى فرازين التحكيم فى الأصل، إنما مداناش النتيجة وبرضه يعنى فيه تحسين فى الرتب الأول أحسن من الأسبوع التانى لعملية التسويق.

وبرضه فى النظام العام مازال فيه ثغرات أنا حاسس بيها، برضه فى النظام العام اللى احنا طبقناه فى باقى الجمهورية بغير الشركات. إنما العملية يعنى هتستدعى تفكير أعمق بالنسبة لعملية القطن السنة اللى جاية، ويمكن يبقى أقعد أنا والأخ حسن على ضوء التطورات اللى احنا شوفناها السنة دى بعد إلغاء عملية التسويق، ونشوف إيه الحل اللى موجود؛ لأنه لا يمكن معاملة المحصول الرئيسى بالصورة اللى حاصلة السنة دى.

عبد الناصر: يعنى قطعا السنة دى الناس برضه بتشتكى زى ماكانت بتشتكى؟

مرعى: أيوه.. أنا حاسس بيها وعاملين ضغط فيها.

عبد الناصر: مافيش حد عنده فكرة إنت جى من أمريكا يعنى.

زكى: أنا شوفت إمبارح والنهارده أصل من قبل ما أسافر، يعنى هو الواقع إنه أولا: الأرقام تثبت حاجات كتير، والقطن لما بيتم فرزه الفيصل فى النهاية فى إسكندرية.. هل هذا الكلام صحيح ولاّ لأ؟ وأنا جيبت بيان فرز الأقطان واللوطات اللى حصل عليها التحكيم وبعدين رحت إسكندرية اللى هتتصدر، يعنى لاقيت إن فى إسكندرية بتخسر الشركات.. جيبت السنة اللى فاتت مثلا لاقيت إن الشركات خسرانة فى الداخل ٥ مليون جنيه، فخسارة الداخل عبارة عن فرق بين اللى دفعته وبين السعر فى إسكندرية. طبعا هى بترجع تكسب؛ لأنها بترجع بتبيع الجود وحاجة وبتعمل فلترة وبتحمل المستورد بره وخاصة الدول الشرقية، بتحملها مثلا نسبة جايز تكون عالية من على الغرب كمان.. يعنى فيه مكسب من الناحيتين.

هو الواقع زى ما قال الأخ سيد، هو الموضوع يمكن نعود للنظام التانى؛ يعنى الحقيقة هو النظام كله فيه خطوة جريئة أسهل بكتير ولو نرجع للنظام الأولانى..

عبد الناصر: الأولانى اللى هو؟

زكى: يعنى ندى فيه حرية للشركات للنظام المطبق النهارده بحرية، بدل ما شركة واتنين أو تلاتة بس كنا اتفقنا إننا ندخل قطن لمخازن خصوصية ونسمح للشركات كلها تحدد للفلاح. هو الفلاح ليه بنقول له نشترى القطن ده بسبعة؟ هو مايعرفش أبدا عمره مايعرف جود أو فولى جود عمره مايفرز ماهوش فراز؛ واحد يقول له: القطن ده بـ ٧ واحد يقول له: بـ ٨ وواحد بيقول له بـ ٦,٥، فبيلاقى المشترى وبيحس بمكسبه هو الشخصى ونتيجة جهده، كونه حس برتبته وبياخد تحسين له بيبقى مافيش شك إن فيه عائد عليه هو مباشرة.

هو الموضوع بالنسبة للشكاوى، فيه شكاوى قالوا: إن فيه تأخير فى الصرف، أنا مش شايف إن فيه تأخير لأن أنا عملت حسبة النهارده لقيت إن بالنسبة لمراكز التوزيع التجميع وبالنسبة لعدد المراكز وعدد الأكياس، يعنى المحصول هيتدفع كل تمنه وينتهى فى حوالى ٧ أسابيع. عمره ما يمكن محصول قطن ينتهى فى ٧ أسابيع، كان يقعد ٥ ، ٦ أشهر. وبعدين الضغط على المراكز، هيرجع يقول لى الضغط على المحالج ونرجع نواجه مشكلة تكدس إسراع ضغط على المحالج إنها تحلج والرتب تبقى أقل، تشتغل فى المحالج لبعد الضهر أو بالليل وبالتالى نبص نلاقى فيه..

عبد الناصر: برضه النظام فيه مشاكل!

مرعى: أنا مابقولش النظام سليم لا.

عبد الناصر: والناس نتيجة لهذا السنة الجاية برضه مش هتزرع قطن هيقولوا مش هنزرع!

داوود: هو الحقيقة أنا كنت فى الريف يعنى يمكن فى بنى سويف وفى محافظة دمياط والدقهلية خلال الأسبوع اللى فات، فمافيش شك إن فيه شكوى عامة وفيه مقارنة مابين اللى بيتم السنة دى والسنة اللى فاتت، وصلو لدرجة إنهم بيفضلوا ماكان ماشيين عليه السنة اللى فاتت؛ أولا من ناحية إنه حاسين بإن فيه شبه اتفاق بين الشركات..

عبد الناصر: هل الشركات فعلا؟

داوود: مافيش المنافسة اللى كانت متوقعة إنها تحصل بين الشركات.

٢- إنه البطء فى الفرز يعنى حتى عملية تعقيد إن بتيجى شركة وتاخد عينة وتدى رتبة، بعد خمس أشهر تقوم تيجى شركة تانية علشان تدى رتبة أو بعد عشر أيام، فيضطر العميل إنه يفضل رابط نفسه فى الشونة مثلا عشرين يوم علشان ييجى واحد ورا واحد وبعدين النتيجة تنتهى الى نفس العملية، وبعدين وجدت إن فيه ناس يمكن بقالهم عشرين يوم وخمسة وعشرين يوم مواقفهم معلقة ماانتهتش الى شئ!

ففى الحقيقة يعنى النظام محققش نفس الأهداف اللى احنا كنا بنفكر إنه يمكن تعظيم عملية المنافسة تبقى أفضل من السنة اللى فاتت.

وبعدين عملية الفرازين، مهماش محل ثقة زى السنة اللى فاتت لأنه مهماش الجهة القديمة، النهارده بيمثلوا طرف ومافيش طرف تانى علشان يقدر يقول وجهة نظره؛ السنة اللى فاتت كان فيه هيئة تحكيم مختلفة تماما مش مرتبطة بحد بتقدر يكون تحكيمها أفضل.. ففى الحقيقة يعنى سمعت كلام كتير فى هذا المجال.

عبد الناصر: يعنى فيه فى الريف كلام يعنى والورق بقى مافيهش الكلام ده موضوع تانى!

زكى: بس فيه نقطة: فيه نظامين فى القطن حاليا.. يعنى فيه نظام تسويق حر اللى هو بنجربه اللى هو بالنسبة ده مثلا بيطبق فى دمياط على المنوفى كله اللى هو لأول مرة نطبقه، اللى هو بتخش فيه شركات منافسه القطر كله، مافيش اتفاق مع الشركات أبدا ده مالوش دعوة ده ماشى بالنظام العادى مع التحسن فيه. فكان اتعمل النظام ده على أساس كل اللى نعمله تسويق حر، قلنا: نطبق التسويق فى الحزام ده ونشوف إذا نجح نيجى السنة الجاية نوسعه، إذا فيه عيب نصححه. فلما نيجى نشوف النظام، نقول إيه العيب فى النظام وإيه العيب اللى فى النظام التانى.. فيعنى اللى برجوه إن مانطبقش اللى هنا على هنا.

أنا مشترك إن فيه شكوى، وأنا أول من أشكى من الشكوى لأن أنا عايز محصول ومش عارف أصدر، وأنا عاوز ١١ مليون قنطار مش عاوز ٨ ولاّ ٩ ولاّ ١٠ مافيش شك فى ذلك، وإحنا بنرحب إننا نزود المحصول وبنرحب إننا ندى للمنتج زيادة. وإحنا سبق درسنا الموضوع وكانت أساس الشكوى الحقيقة أسعار القطن، وكنا فكرنا فى مشروع إننا نزود بحيث إنه مايبقاش على كل القطن على الزيادة اللى فى الإنتاج؛ علشان أشجع الفلاح وبعدين أعمل نوع من التحسين فى التسويق التعاونى أو أدى لطرف آخر.. فلا شك إن ده هيحسن الموقف.

عبد الناصر: يعنى الحقيقة إحنا مش عايزين ندخل فى أنظمة كل يوم ونغير النظام كل سنة، لازم ندرس الموضوع ونرسى على حاجة أساسية بحيث إن احنا نريح الفلاحين. وبعدين هو ترييح الفلاحين بيريح البلد كلها، يعنى أنا مثلا اللى سامعه من الهند إن زيادة الإنتاج الزراعى فى الهند مأثر على السنة دى بالذات؛ شوف الوضع فى الهند تعبان أثر على الوضع كله فى الصناعى وفى كل الأوضاع فى البلد.

مرعى: إذا سمحت لى سيادتك أنا هخرج عن موضوع القطن؛ لأن كان فيه موضوع عايز أثيره برضه فى ناحية ترييح الفلاحين دى وبعدين أرجع للقطن تانى.

دلوقتى المشاهد فى القطاع الريفى عمليتين تاعبينه جدا.. عملية الغرامات المتأخرة على عدم توريد للمحاصيل السابقة، أنا درست هذا الأسبوع موضوع الغرامات وسيادتك عارف إنه فرض مجعول على القمح وفرض مجعول على الرز وفرض مجعول على العدس وفرض مجعول على السمسم والفول السودانى؛ لما الظروف الاقتصادية ألحت كان فيه هذا الفرض أيام تطور القمح.

الغرامات دى بلغت ٥,٥ مليون جنيه، لما بشوف اللى احنا حصلناه من الـ ٥,٥ مليون جنيه لاقيته ٤٠٠ ألف جنيه من تاريخ فرض الغرامة الى اليوم! وهى غرامة نظرية يعنى لا يمكن لنا عمليا إن احنا نحصل هذه الغرامات إلا لو بهدلنا القطاع الريفى كله؛ لأنه كان مثلا غرامة عدم التوريد الى ضريبة الرز الواحدة ٥٠ جنيه، فلما جينا السنة دى إحنا سيبنا فى القمح قلنا حيازة فدان أو أقل ماناخدش قمح ترتب على كدا نتائج عظيمة جدا.

أولا: إنه وزارة التموين فى القمح بتاعها وفى التموين الداخلى قل بنسبة ١٥٪؛ بدل ما كان وزارة التموين بتاخد القمح فى الشون وترجع تنقل من شونة لشونة وترجع تودى القرى، فقل السحب من وزارة التموين من القمح الى ١٥٪.

ثانيا: انعكس على سعر الدرة، الدرة النهارده بـ ٢٥ قرش للكيلة وأصبحت مداه لأول مرة عكسية، إنهم بيطالبونا وبيطالبوا وزارة التموين إنها تستلم درة بالسعر المحدد فانعكس علينا مثلا فى محصول زى العدس؛ إن العدس أقرت له أسعار ١٢ و ١٥ مع التطور اللى حاصل فى زراعة العدس اللى بيقل من حياض الى مشروعات وده نجح فى أسيوط يعنى أسيوط السنة دى محصولها فى المتوسط جايب ٥ أردب وكسر، والكميات اللى دخلت أكتر من السنة اللى فاتت بكتير لأن غيرنا طريقة زراعة العدس فى أسيوط وبنحاول نغير طريقة زراعة العدس أيضا فى قنا، واتفقنا مع وزير الرى بالنسبة لرى هذه المناطق.

التفكير اللى جاى فى ذهنى النهارده وبحب أعرضه على سيادتك وعلى المجلس هو الآتى..

إنه بالنسبة لمحصول العدس، أنا ماستلمش أى مجعول بسيبه يطلعه أى محصول عدس، لما المحصول هيطلع هو بيتباع النهارده فى السوق بـ ٢٢ جنيه وبـ ٢٠ جنيه. لما المحصول هيطلع أمر من اتنين: البنوك التجارية وبنك التسليف، وبقول البنوك التجارية لأن فى الواقع شايف البنوك التجارية لازم يبقى لها role فى بنك التسليف وإلا مش هنقدر

نصلح حال بنك التسليف بالصورة اللى هو موجود بيها أبدا؛ يعنى بيشتغل تموين وبيشتغل تجارة وبيشتغل فى إقراض، مافيش بنك فى العالم بالشكل ده ولا يمكن ليه هو بصورته الحالية إنه يعمل بهذا الشكل.. يبقى البنوك التجارية وبنك التسليف بيخشوا مشترين للعدس.

بتيجى هنا نقطة وحيدة تموين الجيش بالنسبة للعدس: فى الواقع إنه ده مردود عليه إن تموين الجيش بيتم النهارده من العدس المستورد من الخارج لتناقص إمكانيات سنة بعد أخرى بالنسبة لعملية تحويل الحياض.

فأنا بقترح – أصل دلوقتى ميعاد زراعة العدس – لو أطلقنا زراعة العدس خالص وقلنا للناس إن مافيش حيازات، وقلنا للناس إن مافيش سعر أو بنضمن حد أدنى للسعر أو بنطلق السعر؛ إن ده هيكون مشجع لبتوع قنا إنهم يقلدوا بتوع أسيوط فى الزراعة بتاعتهم، وبالتالى بيدينى ناتج فى محصول ثانوى هو بيجيبلى صداع فيما لو إنتاجيته مكانتش زايدة. مع إعفاء الغرامات المتأخرة على العدس يعنى أنا عندى بيان بالغرامات الموجودة على العدس محصلناش منها غير ٥ آلاف جنيه عمليا، ومانقدرش نحصل فى قنا أو سوهاج لأن هى مناطق متخلفة من الناحية الزراعية ومانقدرش نحصل من الناس حاجة.

العيب بتاع الكلام اللى أنا بقوله ده، إنه جايز يقال إنه اللى ورد لك خد اللى ورد وسمع الكلام خد سعر أقل من اللى باع فى السوق السوداء؛ أنا معترف إن هذا عيب قائم، إنما يساويه إن أنا أحط المحصول على أساس سليم بحيث إن الناس تعاود نهضتها بالنسبة لمحصول العدس.

وبالنسبة للغرامات بصفة عامة بدى أقول الآتى:

إن غرامات الرز، اللى بتبلغ مبلغ كبير جدا أظن ٢ مليون جنيه لوحدها اللى هى الرز المتخلف مع توحيد سعر الرز اللى هو القرار اللى صدر أخيرا؛ أقول: إن كل من يورد رز هذا العام باعفيه من الغرامات الثابتة كلها؛ لأن هو عمليا ماتحصلش، وبعدين بتخش فى الفيشة بتاع كل واحد، ودى اللى بتعمل لنا وجع دماغ فى الحسابات دلوقتى لأن الحسابات بعد المشوار اللى احنا عملناه فيها أصبحت مقيدة، إنما فى كل بطاقة فيه الغرامة.. فيه غرامة ٥٠ جنيه مثلا لراجل زارع فدان عدس، اللى يلاقى فى بطاقته إنه متقيد ٥٠ جنيه لما بيروح البنك يقوم البنك يقول له إدفع لى ٥٠ جنيه الأول، فبالتالى مايقدرش يدفع الـ ٥٠ جنيه!

أنا رجائى إن احنا ننظر بالنسبة للغرامات، ودى هتريح القطاع الريفى يعنى ترييح قوى جدا.. نطلق العدس خالص كمحصول سنوى، بننظر مع السيد وزير التموين

فى هذا الموضوع كله، ننظر فى السمسم كمان لأن فيه محاصيل بسيطة إحنا قفلناها وبمجرد ماقفلناها بالحيازات ابتدت ترد لها رد فعل عندى فى المساحات وفى المحصول أيضا. وبيفضل هما محصولين أساسيين هما اللى أنا هاخد عليهم الحيازة.. هما الرز والفول السودانى، ليه الرز والفول السودانى؟ لأن الرز بيهمنى الحصيلة بتاعته بالنسبة للصادر للخارج، الفول السودانى كذلك لو سيبته مباح يهرب وينزل كله فى المقالى والحاجات دى يعنى بقى نوع من أنواع الاستهلاك بينما هما المحصولين محصولين تصديريين.

أنا بعتقد لو سيادتك وافقت على كدا، بقدر أدرس مع السيد وزير التموين التفصيلات دى، واعتقادى إنها بتريحنا فى القطاع الريفى ترييح كبير لأن الشكوى منها عامة. لما نيجى فى العدس، السنة دى فى قنا إحنا ٤٥ فدان يتزرعوا، كل يوم عندى أعضاء المؤتمر بتقول: مش عايزين نزرع عدس! نفس الصورة اللى حاصلة فى القطن، طب ليه مش عايزين يزرعوا عدس؟ غرقوا لنا الأرض؛ لأن الطريقة اللى احنا عملناها فى أسيوط ونجحت، إن احنا بنغرق الأرض فعلا ومابقاش فيه خيار، فإحنا بنغرق الأرض ١٥ سم وبنسيب الـ ١٥ سم ١٥ يوم، وبعدين بنبدر بيطلع محصول أحسن من أيام الحياض، وأسيوط طبقت كدا السنة دى وهى طبقتها فى عموم أسيوط.

لما جينا فى قنا نطبق العملية، السيد وزير الرى وأنا درسنا هذه العملية لقينا مايقدرش يغمر يعنى عنده استحالة فنية بالنسبة للغمر، فقال لى: أنا هديلك أعلى منسوب فى الترعة يعنى أنا هشيل بماكينات برضه وأغرق الأرض ١٥ يوم وهتبقى التكلفة غالية، ولما التكلفة تبقى غالية وأنا رابط السعر بـ ١٢ جنيه و١٥ جنيه ورابط عليه حيازة، يبقى بالتالى أنا باحط الفلاح وبزنقه فى النص مايقدرش يتصرف، بينما أنا لو أطلقتها أنا أملى – ولو إن أملى مش السنة الجاية مباشرة – هيدينا نتيجة أملى للسنة اللى بعد اللى جاية هتدينى نتيجة بالنسبة للعدس.

أنا باعرض ده على سيادتك.

سليمان: أنا باتفق تماما مع الأخ سيد فى موضوع العدس على إننا نطلقه، مش بس العدس يعنى محاصيل أخرى. فى الواقع إن عملية الحيازة كنا يعنى بنعملها بدون مقتضى مثلا فى الدرة فى القمح يمكن كانت لمواجهة نقص موسمى، إنما طالما إننا بنحصل على القمح اللازم للاستهلاك فى المدن من الخارج، يبقى مافيش موجب إنى أحط حيازة على القمح أو على الدرة، بالعكس لما سعره يرتفع شويه مش هيجرى حاجة لأنه هو على كل حال يباع فى السوق السوداء. وبعدين خساير الدولة من أى حيازة تتجاوز ٨ جنيه فى الطن؛

سواء فى القمح أو فى الدرة أو فى العدس أو فيما أشبه ذلك.. يعنى التكلفة كبيرة جدا بدون مقتضى.

فأنا متصور لما نطلق عملية الحيازة – نمنع الحيازة – فى مثل هذه الأصناف الأسعار بطبيعتها بتهدى وبتستقر.

فأنا متفق تماما فيما يختص بالغرامات، ممكن شطبها بالنسبة للعدس بس هل تعلن أو لا تعلن؟ يعنى هو ده السؤال. طالما يعنى معلوماتنا إن مثلا الغرامات بتاعة الرز السنة اللى فاتت ماتحصلش منها حاجة أبدا، فطالما إنها مابتتحصلش يبقى إيه المانع إن أنا أعلن؟ بالرغم من إن مابتحصلش غرامات من حد فالتوريد السنة اللى فاتت فى حيازة الرز كانت منخفضة.

مرزبان: وبرضه اتكلمت مع السيد وزير الزراعة فى الموضوع، وأنا متفق معاه إن عملية الحيازات هى فى حد ذاتها كعملية مهياش محبوبة من الفلاحين ومن المنتجين، وبيتحايلوا عليها بشتى الوسائل، وبتبقى فيه نوع من المقاومة. وبرضه أتفق معاه فى عملية الغرامات لأن أحيانا الغرامات كانت بتفرض مهياش حتى فى تقديرها عادلة.. بمعنى الفرق ما بين إنه هيديه لى وبيبيعه بره؛ يعنى الرز كان بيدهولى بمقدار يقدر يبيعه بـ ١٠ – ١٥ جنيه بالكتير أوى زيادة بره، ومع ذلك بيبع بنفس السعر وبيرى إن المعاملة مع التاجر أسهل وأيسر وبسرعة عن لما يروح فى بنك التسليف.

وبعدين لما يتفرض على ضريبة الرز أم ٢٤ جنيه السنة اللى فاتت، لو موردهاش يدفع ٥١ جنيه يبقى عليه مثلا ٥ – ٦ ضرائب عليه ٢٠٠ – ٣٠٠ جنيه مش معقول! دى قابلتنا فى العدس وفى كثير من المحاصيل، وأنا جولى الناس بتوع قنا وقالوا لى: إحنا الحقيقة ماوردناش السعر مجزى يعنى كان ١٠ جنيه و١٢ جنيه، وبعدين عملناه السنة دى ١٢ و١٥، وبعدين قلنا: حتى اللى ورد أى كمية إضافية والمتأخر من السنة اللى فاتت يبقى كله بـ ١٥ جنيه. ولعلمنا اللى كان بيتباع كان بيتباع بـ ١٥ جنيه للتجار كان هو ده السعر السائد والسعر كويس أوى؛ لأن اللى بيلاقى عليه كل واحد ٧٠ – ٨٠ جنيه غرامات لأنه ماوردش السنة اللى فاتت. وقالوا: لو نضمن إن ميطالبناش بالغرامات إحنا نرحب إن احنا ندى كل الكمية لبنك التسليف لأن السعر كويس والسعر ١٥ جنيه بيتباع فى السوق الكيلو بـ ٢٠ قرش.

هى النقطة بس الوحيدة لو أنا أطلق العدس، وهى سلعة شعبية بالإضافة الى القوات المسلحة واحتياجاتها، وإحنا النهارده بنديها حتى متوسط تكلفة الاستيراد اللى هو ١١ قرش للكيلو، لكن فيه السجون والمستشفيات والمدارس وبعدين كسلع شعبية حتى فى

السوق لو أطلقها هتبقى بـ ٢٥ قرش الكيلو. إحنا النهارده بنبيعها بـ ٧ صاغ، إحنا رفعناها علشان تخفيف برضه العبء قرشين صاغ خليناها ٩ صاغ و١٠ صاغ للمجروش، إنما هى بتتباع بـ ١٨ قرش و٢٠ قرش، فهل هاسمح إن هى لو أسيبها تتباع بدل ٧ صاغ و٨ صاغ و١٠ صاغ ممكن نصل لـ ١٢ يبقى معقول، إنما تبقى بـ ٢٥ قرش بـ ٣٠ قرش هتبقى مش معقول أبدا!

وبعدين العملية اللى بيقول عليها، أنا بعتقد إنها تاخد سنتين على الأقل علشان تصل الى الحد اللى تتسع المساحة الى إنه يزيد، لكن الاقتراح بشيل الغرامات عن العدس ده هيشجعهم، مع توحيد السعر على ١٥ جنيه بدل ١٢ و١٥ بيتقلل جدا الخسائر لو أنا أضمن – وأنا بعتقد – إن هم يقدروا يوردوا بـ ١٥ ونقدر ناخد ضريبة نص عن كل فدان فى أول سنة بسعر موحد ١٥ جنيه. لو أعلناه من دلوقتى ممكن تيجى كمية؛ لأن احنا جالنا فى من أسيوط السنة دى حوالى ١١٠٠ طن زيادة، الكمية اللى جاتلنا من قنا أقل ٢٠٠ طن بس عن السنة اللى فاتت؛ يعنى الفرق مهواش كبير أوى، لو إن مافيش نقطة الغرامات اللى أنا حسيته أنا متأكد فرق كمية اللى هتيجى أكثر بكثير.

وبعدين هو كان حصل برضه فى نفس عملية الحيازات وعن طريق بنك التسليف صعوبتين؛ لأن هم لما راح نفس المحافظ كان بيشتكى وكانو بيشتكوا إن هم مش لاقيين حد يستلم منهم العدس، وبعدين تبين إن هم ماعملوش مركز تجميع فى المراكز علشان ياخدوا العدس. اتصلنا ببنك التسليف، على ما عمل مراكز التجميع كانوا باعوا للتجار. دخلنا بنك مصر، إنت مشترى وقدر يجيبلنا حوالى ٧٠٠ طن أو ٨٠٠ طن، ولكن كانت العملية الحقيقة متأخرة. إحنا ممكن نشيل الغرامات وندى سعر مجزى بما يسمح على الزيادة.

لكن أقول برضه كسلعة شعبية يمكن نتردد شوية إن احنا نطلقها خالص، خوفا إن السنة الجاية يبقى الكيلو بـ ٢٥ قرش وتبقى العملية شكلها يبقى صعب. يعنى إحنا نقدر نخف من العملية إن احنا زودنا قرشين صاغ، دى وفرتلنا فى الميزانية السنة دى حوالى ٣٠٠ أو ٣٥٠ ألف جنيه، وعملناه محدش حس بيه يعنى فرق قرشين صاغ و ٧ صاغ أو ٨ صاغ لأنه برضه أقل من سعر السوق. لو وصلنا حتى تدريجى كده قرش فى قرشين لـ١٢ قرش، أنا اعتقد يبقى كل مبلغ أتحمله مبلغ صغير فى سبيل سلعة شعبية زى دى.

وبعدين النقطة التانية: إن احنا فى الاستيراد نفسه واجدين صعوبة، يعنى إذا اعتمدنا على الاستيراد فيه واجدين صعوبات. لسه كنت بتكلم مع السيد وزير الاقتصاد، أغلب البلاد المنتجة للعدس هى بلاد فقيرة – الهند وسوريا وتركيا – وهو الغذاء الشعبى

لهم، أيضا المتوفر عندهم للتصدير قليل؛ بنعمل معاهم اتفاقيات وعملنا معاهم عقود وبعدين يتحللوا منها. هو بيبيع العدس بالعملات الصعبة لبيروت، السنة اللى فاتت عملوا مثلا عملية وحاولنا نضاعف الكميات واضطرينا اشتريناها بالعملة الحرة من بيروت. يعنى بقول: حتى الاستيراد مانيش ضامنه قطعا لازم أعتمد على الإنتاج المحلى، ولازم أشجع الإنتاج المحلى بما يكفينى هنا كسلعة شعبية موجودة هنا وسلعة شعبية من الصعب الحصول عليها، يمكن برضه لو اتكلمنا فى دى يمكن نقدر نصل الى رأى.

دى بس العيوب اللى حبيت أوضحها لو أطلقناها هادخل مشترى بالسعر الجارى فى السوق يمكن ألاقيه ٢٠ قرش هضطر أدخل بـ ٢٠ قرش وأبيعه بكام بالسعر الحر؟! يعنى الفرق هيبقى كبير أوى مش سعر صغير.

الشافعى: هو الحقيقة الموضوع اللى أثاره السيد الرئيس هو موضوع القطن، ويعنى يمكن الواحد بيشوف إنه سواء التنظيم بتاع السنة اللى فاتت أو التنظيم بتاع السنة دى ويمكن فيه اتفاق إن الاتنين فيهم يعنى مصاعب، والناس فعلا ماحسيتش بالتغيير. والحقيقة إذا أذنلى السيد الرئيس، يعنى قطاع الزراعة لاتساعه والتعامل فيه إذا كنا يعنى هنمشى فيه على أساس إنه بنقضى فيه على الوسيط فى المستويات المختلفة، إذا مكانش هيقوم تنظيم قادر تنظيميا وإداريا بالتدريج اللى نقدر نستوعب فيه التنفيذ الناجح هنبقى باستمرار دايما عندنا مثل هذه الشكوى.

والحقيقة يعنى الواحد مايقدرش يقول إن التسويق التعاونى اللى حصل لما بيتاخد ككل من غير مابيحصل تدرج فيه بيبقى فيه صعوبة للتنفيذ، وأيضا لما بنيجى نرجع لنظام يعنى ماهوش لا هو بين التنظيم وبين الإطلاق ما بين القطاع العام ومابين النظام الحر بعض الشئ. إذا كنا هنتعامل مع أفراد الفلاحين مباشرة فدى قاعدة عريضة جدا وعملية صعبة وضخمة ويعنى أنا أشك فى نجاح أى عملية من هذا النوع، إذا مكانتش تعتمد على جمعية تعاونية بنبنيها بالتدريج على قد ما نستطيع، بحيث إنها تكون قادرة فعلا على تنفيذ ما يطلب منها بكفاءة تطمننا على إن كل شئ هنطلبه منها فعلا يكون ممكن.

النقطة التانية: هى المجال اللى تسمع فيه يعنى أصوات الفلاحين كإرادة حقيقية تناقش الموضوع فى تفاصيله، ولا تصدر تعليمات فوقية إلا بالقدر اللى نستطيع فيه إن احنا نناقش هذه المسائل تفصيلا.

الحاجة التالتة: اللى هى بناء المخازن فى كل قرية بحيث إنها تكون قادرة على إنها تستوعب قطن القرية ككل، ويبقى التعامل مع الجمعيات فقط وليس مع الأفراد بالنسبة لهذا المحصول الرئيسى. وبعدين إحنا بنستسهل برضه تنظيميا وإداريا إن احنا بنجمع كل

التحصيلات على القطن بالذات، فبيبقى الحمل اللى بيطالب بيه الفلاح ضخم لدرجة إن يعنى الناس بتهرب من هذه الزرعة على أساس إن ده المجال لتجميع جميع المتحصلات.

الحاجة الأخيرة: موضوع الاتحادات النوعية اللى تقدر فعلا تحل مشاكل كل محصول؛ بحيث إنها تكون هى الوسيلة لإعطاء مجال يتجمع فيه الناس اللى هم أصحاب المصلحة المشتركة بالنسبة لمحصول واحد يقدروا يناقشوا فيه كل مشاكلهم؛ لأن المشاكل لا أول لها ولا آخر ولا يمكن الواحد يقدر يطبق أورنيك يركب على كل التفاصيل.

مرعى: إذا سمحت لى سيادتك يعنى مش دفاعا على النظام القائم ولا حاجة، يعنى أنا من واجبى إذا حسيت النظام القائم فيه ثغرات واجبى إنى بأعترف بيها وأقولها.

إحنا النهارده بنجتاز مرحلتين..

المرحلة الأولى: إن إزاى نخلص الموقف اللى هو ناتج من ٣ حاجات.. الشكوى من الفرز، والشكوى من التكدس، والشكوى من صرف الفلوس. آدى جميع مشكلات الريف بالنسبة لعملية القطن. إحنا عندنا مشكلة من التلات حاجات دول، أنا شعورى إن التلات أربع أيام الأخيرة دى الحالة أحسن، وأنا عندى البيانات والحقيقة يعنى وجود الأخ حسن عباس زكى ربما يسعفنا لأنه أنا كنت باجتمع مع شركات القطن كلها وبديهم، إنما مش زى مابيقى برضه الوزير المختص هو اللى بيصدر الأوامر بالنسبة للعملية.

بالنسبة للنظام القائم، النظام القائم متعملش بدون دراسة؛ درس فى مجلس الأمة باتساع وأيام متوالية ودرس فى الاتحاد الاشتراكى ودرس مع الفلاحين، يعنى مانزلش بتعليمات فوقية ولا تعليمات، إنما النظام نفسه بتاع التسويق التعاونى من تجربتنا من تاريخ ماقام الى اليوم وهو مثار شكاوى.

فيه حاجة غلط فى هذا النظام، الغلط فى هذا النظام فى رأيى أنا حاجتين..

حاجة أشار لها السيد النائب الآن وأنا معترف بيها بس عايزة منى وقت، اللى هى التنظيم التعاونى وبناء المخازن. بناء المخازن السنة دى إحنا لنا ٥٠٪ من أرباح الشركات مخصصة لبناء المخازن فى الريف، وسنبدأ فى بناء المخازن فى الريف ويبقى كل قرية لها مخزن، وإنما الحقيقة مش ده العيب العيب أكتر من كده وأعمق من كده، إحنا عندنا ٢,٤ مليون حائز مفروض إن هتعامل مع ٢,٤ مليون حائز كل واحد ممكن من قنطارين وتلات قناطير وأربع قناطير.

الصورة دى لابد إنه يحصل عملية تجيمع كائنا من كان، هذا التجميع سواء على مستوى جمعية تعاونية أو على مستوى شركة من الشركات مثار الشكوى موجود فيه؛ لأنه لابد أن يفرز. اللى كان بيحصل عند وجود تجارة الداخل قبل كدا، تاجر الداخل على كراهيتنا له وعلى إنه كان بيلعب دور الوسيط ويجب استبعاده بالنظام اللى احنا ماشين بيه، إنما كان بيقوم بدور اقتصادى هام فى عملية التسويق. إيه الدور الاقتصادى الهام اللى هو بيقوم بيه؟ نشوف إيه الدور ونحاول نغطيه عن غير طريق تجارة الداخل. كان بيقوم بعملية التجميع على نطاق صغير وكان بيقوم بعملية الفرز على نطاق صغير؛ لأنه كمان إحنا لما نبص لنتائج فرز القطن من سنوات تطبيق التسويق التعاونى، بنجد القطن بتاعنا الفرز بتاعه نازل. هو السنة دى يمكن يكون أحسن شوية، إنما أحسن لأسباب إن المحصول يعنى فى بعض المحافظات سليم وبيدى نتيجة، والناس كانت مهتمة على أساس إنها تصورت إن هيحصل تنافس فعلى مع الشركات.

فإحنا لما جينا أجزنا تجارة الداخل خالص، أصبحنا نواجه عمليتين.. ماهى طريقة التجميع؟ وما هى طريقة الفرز؟ الاتنين دول إحنا معملناهمش صح؛ لأن التجميع عملناه فى أكياس ودى بتكلفنا فى السنة مايقرب من ٤ مليون جنيه، الفرز وانخفاض الفرز بيكلفنا فى السنة مالا يقل عن ٥ مليون جنيه. الدولة دفعت ١٠ مليون جنيه فى عملية تسويق القطن علشان تسترضى الفلاحين ومع ذلك ده كان ضد مصالح الفلاحين؛ فلا الدولة بتنتج بالنسبة للنقد الأجنبى ولا إحنا راضين الفلاحين. إذاً يجب أن يحصل نظام التجميع بطريقة ما، ماهى هذه الطريقة؟ يصح يكون عندنا مندوبين من الشركات، يصح يكون بالاقتراح اللى بيقوله الأخ حسين وهو بناء المخازن والتنشيط التعاونى بس برضه عايز وقت.

إنما أنا يبدو لى إن الوضع الطبيعى النهارده فى تفكيرى فى المشكلة القائمة، هو إنه جهة معينة مسئولة عن تسويق القطن. النهارده سيادتك لما تشوف الصورة هى صورة حبية يعنى على الصلة اللى بين وزير الزراعة وبين وزير الاقتصاد بيتعاونوا فيها، إنما الأجهزة جزء منها فى الاقتصاد وطبيعتها كده ولايمكن يكون غير كدا التحكيم فى الاقتصاد، ولازم يكون فى الاقتصاد الشركات فى الاقتصاد ولازم تبقى فى الاقتصاد.

وبعدين بنك التسليف بيخش فى عملية التجميع وعملية التمهيد الى عملية التجميع، فيعنى الصورة والمشكلة لازم تتاخد من تحت، هل ممكن الاستعانة بمندوبين عن الشركات يقوموا بالدور اللى كان بيقوم بيه تجار الداخل؟

وبالتالى يبقى الشراء مباشر فعلا؛ لأنه دلوقتى أنا مش متصور بعد تجربة هذا العام اللى كنا متصورين إن ٣ شركات هيتنافسوا، ماحصلتش إن الـ ٦ شركات أيضا مش هيتنافسوا؛ لأن هو نفس القطاع وهم معذورين لأنهم بدهم إنهم يكسبوا. ولو إن السنة اللى فاتت العائد اللى جه من للفلاحين كان أكتر بكتير مما نتصور – عائد فرز إسكندرية كان ١٣ مليون جنيه – ورجعناه للفلاحين؛ كل الـ ١٣ مليون جنيه رجعوا داخليا، إنما الـ ١٣ مليون جنيه بيأثروا على عقلية الفلاح ومعنويته لما بيقبض التمن الأولانى.. وده اللى دعانى السنة دى إن احنا نقول ياخد التمن ١٠٠٪.

بالنسبة للنظام الجاى، أنا متهيألى إن احنا لازم نواجهه بشئ من التفصيل أكتر ومانخليش أسلوب التسويق رابطنا أوى؛ لأن لما بنخلى التسويق رابطنا كل ما بنسد حتة بتطلع حتة. فيجب إن احنا نشوف ماهى الوسيلة لتجميع القطن على طريقة سهلة للفلاحين، هل بطريقة مندوبين الشركات؟ إذا وجد مندوبين للشركات معنى هذا إحنا معينين ٤ – ٥ آلاف واحد متعينين ما بين بنك التسليف وما بين الشركات اللى هى بتاعة تجارة الداخل. هل دول ممكن يكونوا مندوبين؟ هل يؤدى تنافس هؤلاء المندوبين على العدد الكبير ده هو الى تنافس فعلى؟ هل دول يصح إنهم ياكلوا الفلاح إنهم يرجعوا يبتزوه؟

ولو إنه إحقاقا للحق إنه كانت تجارة الداخل بعد تنظيمها بقانون، كان قانون صدر لتجارة الداخل فى القطن مكانش إنه الاعتداء على الفلاح كان اعتداء كبير فى القطن.. دى الحقيقة أنا باقررها وأنا ضميرى مرتاح فيها، كان الاعتداء عليه فى حدود ٢٠ – ٣٠ – ٤٠ قرش فى القنطار، إنما كانت العملية اللى بيكسب منها الاقتصاد القومى بعد منها فى علميات الفرز، وكله كانت أكتر بكتير من هذا.

أنا برجو بعد ما جه الأخ حسن، إن احنا هنقعد مع بعض ونزق شوية فى عملية التسويق الحالية، إنما برجو إعادة النظر فى التسويق الجاى إن احنا ننظر له نظرة متفتحة أكتر، وزى مابقول: اللى هو إشكال أنا بجمع أنا بعامل ٢,٤ مليون حائز بعامل ٢,٤ مليون مديونية مابيسددوش فى القمح حاجة؛ يعنى كل تسديدات القمح اللى جت السنة دى مبلغ بسيط جدا اللى دخل، دلوقتى أنا أقدر أجيب الرقم إنما يعنى ١,٢ مليون أظن أردب اللى دخل من القمح.

فبالتالى جميع سلف القمح بتتركز على القطن وجميع سلف البرسيم بتتركز على القطن، لما باجى أحاسبه المبيدات بتتركز على القطن، الغرامات داخلة على القطن، فلما بواجهه بهذا الحساب طبعا الفلاح مهما كان الحساب بيضج من العملية!

أنا موافق على بناء المخازن وهنبدأ بيه هذا العام، موافق على إن التعاون يلعب دور اختيارى يعنى بنقول للفلاح اتفضل آدى جمعيتك التعاونية ونظمت، ودا الأسلوب اللى هنتبعه فى التوريد؛ تحب تجيب الجمعية التعاونية آدى نظامها ماتحبش تجيب الجمعية التعاونية أدامك تبيع لفلان لعلان.. هنا أهو دى تهدى لنا الموقف.

عبد الناصر: بالنسبة للموضوع ده جهزوا لنا المشروع كامل نتكلم فيه.
بالنسبة لموضوع الغرامات.. حد ليه رأى فى الموضوع ده؟

داوود: أنا رأيى برضه إن احنا نسيب الغرامات لأن هم مش معترفين بيها.

مرزبان: هو فعلا الغرامات بتشكل أيضا عبء آخر، يعنى اللى عليه غرامات بيتحايل إن هو يهرب من عمليات التوريد علشان مايستقطعش منه؛ لأنه بيبص يلقى الاستمارة جياله لو ورد يبقى مش هيقبض ولا مليم، فبيضطر إنه يتحايل بأى وسيلة يفلت من هذه الغرامات وغرامة ضخمة لا تتناسب معه. وبعدين السنة دى بالنسبة للرز رفع الغرامة مأمون الجانب، الرز موجود فى الأرياف النهارده بـ ٥ صاغ الكيلو بيتباع رغم إن التسعيرة الجديدة ٦ صاغ من قبلها، وبـ ٢٧ جنيه الضريبة. موجود فى السوق النهارده يعنى أقل من التسعيرة، فـ ١٠٠٪ ناس من مصلحتها يعنى هم بيلحوا النهارده لفتح الشون لاستلام الرز ومش عاوزين يستنوا لأول نوفمبر؛ لأنه متلفهين على إنه يسلموا بسعر أفضل من المطروح أمامهم فى السوق، فرفع الغرامة هيعمل حافز كبير لتوريد أكبر ويعمل راحة نفسية كبيرة.

زكى: موضوع غرامات سهل، لأن احنا مثلا الفوايد بنكسب ونخسر فيها لكن الغرامة دى عقوبة على الفلاح، كوننا نشيلها مافيش حد خسران اقتصاديا بالعكس إحنا قلنا: إن نشيل الغرامات علشان نشجعه يورد، وقلنا: حتى حافز إن هنشيلها على كل من يورد.. فدى مافيهاش حاجة يعنى.

عبد الناصر: إنتو تقعدوا تعملوا العملية كلها، إنت عايز تستثنى الرز؟

مرعى: والله كان بدى تطلع من مجلس الوزراء، يعنى يبقى شكلها أحسن بدل مابتطلع من لجنة يبقى قرار مجلس الوزراء.

عبد الناصر: لا بتحصل غرامات ولا ضرايب ولا حاجة! (ضحك) أتاريه قاعد ساكت! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

مرعى: علشان أطمنك أكتر عن الموقف، يعنى إنه عملية نظرية اللى احنا بنتناقش فيها.. متأخرات القمح ٢,١٢٠ مليون جنيه تقريبا اللى احنا حصلناه ١١٧ ألف جنيه. متأخرات الرز ٢,٥٨٦ مليون ده من ٦٥، ٦٦، ٦٧ محصل ٢٣١ ألف جنيه، العدس متأخراته ٢٠ ألف جنيه اللى حصلناه ٥ آلاف جنيه.

عبد الناصر: هو الحقيقة كل ما نقلل القيود والخطوات فى المراحل الدنيا تمشى.

مرعى: آه.. بيريحنى، وبعدين فى الحسابات بيريحنى معاملتى مع الفلاح بيريحنى، وبعدين يافندم أنا بدى أقول حاجة يعنى لوزير التموين: إنه الأسلوب بتاعنا لما انخفض سعر الفول هذا العام بناء على المحصول الكبير بتاع الفول، جه وزير التموين مباشرة بمنطق معقول جدا، قال: خلاص أنا مابشتريش مش لازمنى لأن احنا محددين السعر ٨ جنيه أنا مش لازمنى الفول كويس، وأنا كوزير تموين أتدخل عندما تنقص السلع. وجينا عرضنا هذا الموضوع واتناقشنا فى اللجنة الاقتصادية، اتناقشنا فيه قلنا: مافيش داعى إن الدولة تتكلف يعنى إنها تخسر فلوس فى العملية والمحصول كويس. طب سيبنا محصول الفول، لما جه الدرة محصول السنة دى محصول وفير وموجود وسعره نزل، الناس بتنادى ياوزارة التموين اتفضلوا خدوه.. بيقول لى برضه بالمنطق المعقول: طب آخد ليه بـ ٤؟ ما هو موجود نسيبه فى التعامل الطبيعى.

طيب إذا كان أنا باسير بهذا النظام إن وقت السلعة ما بتقل سعرها فى السوق مبتدخلش كدولة، يبقى إذاً برضه أتحمل إذاً أنا آجى فى بعض المحاصيل الحساسة اللى بتحتاج مزارع معين زى العدس وزى السمسم، أنا مش مستعجل فى السمسم لأن احنا بنلم السمسم دلوقتى مش هنعلن حاجة عنه لحد مانلم السمسم اللى موجود.

إنما المحاصيل الخاصة، الكتان ما لم يكون مزارع الكتان متعود على زراعته أنا مقدرش أخليه يزرع لازم أنا أريحه. ومع ذلك أنا مع السيد وزير الصناعة اجتمعنا أول إمبارح وريحنا موضوع الكتان، وماتعرضش للسعر بينما السعر من الناحية الصناعية مابيجذبش، إنما قال: لأ.. نسيبه لأنه مانقدرش نغير.

ومع ذلك أنا برضه بنادى بالنسبة للعدس، يعنى إسمح لى سيادتك مش ضرورى يعلن النهارده بقعد مع وزير التموين. إنما أنا مازلت أقول: إن برضه العدس أسيبه، وبعدين فلاح قنا وسوهاج مستواه تعبان يافندم. وبعدين قنا، أنا داخل له باعلمه طريقة جديدة بيتكلف فيها أكتر، وبعدين بقول له: عليك حيازة أردب ونص سعر ١٥، فعلا إنتو بتقولوا: سعر ٢٠ جنيه هو مش راضى لما تقول له سعر ٢٥ جنيه مش هيرضى، إنما لما تقوله سيبه يبيعه هيبيعه بـ ١٤ جنيه هو بينه وبين نفسه هيبقى راضى.

وأنا مش متخوف الخوف الكبير زى الأخ مرزبان إلا فى العام اللى جاى بس، لأنه الدرة مثلا كان طلب منى فى الدرة السنة اللى فاتت إنى أعمل حيازة على الدرة، وأنا قلت: لايمكن أوافق إنى أعمل حيازة على الدرة وطلب هذا رسمى منى وأنا قلت: أنا هتحمل المسئولية ومافرضش حيازة على الدرة. يعنى سيادتك لو كنا خدنا حيازة للدرة السنة اللى فاتت وبقى فى إيدنا شوية درة كان السوق نقص كذا أردب، وكنا ابتدينا أمين الشونة ياخد فلوس وتبتدى السوق السودا تيجى، إحنا سيبناه للتعامل الطبيعى طول الموسم. السنة اللى فاتت الدرة مازادش عن ٨٥ قرش، كمية الدرة المستوردة الآن فى بنك التسليف بتسوس الناس مش عايزاه نزل الدرة الى ٢٥. أنا موافق إنى ماخشش مشترى فى الدرة يعنى أنا مبنازعش؛ لأن احنا لنا مصلحة إن سعر الدرة يتنه فى سعر معقول أو لو ارتفع عن ٢٥ يبقى فى حدود المعقول. موافق على إنه مادخلش فى الفول وموافق على إنه مابيخشش فى المحاصيل، لأن هيبقى برضه فى نفس الوقت فيه بعض المحاصيل الخاصة أسيبها وأعمل لها أى نوع وهى هتستقر على وضع معين.. دا بس اللى حبيت أقوله.

أنا بفضل إن ده لما ييجى من خلال قرار مجلس الوزراء يبقى له أثره على طول، يعنى بدل ما يطلع قرار من لجنة من وزير مختص فليه أثره ولو وافق عليه المجلس أنا أقدر أحط الصيغة اللى بيطلع بيها، لأنه بيريحنى.. بيريح فى التحصيل وبيريحنى فى المعاملة، بيريح فى الناس، بيريحنى فى زراعة العدس.

عبد الناصر: لا.. يبقى يعلنه السيد مرعى بقى.

مرعى: آه.. أعمل بيان بكره وأعلنه كقرار من مجلس الوزراء.

عبد الناصر: تقدر تقول برضه بحثنا السياسة الزراعية والمحاصيل يعنى.
أنا عندى برضه موضوع تانى قبل ما ندخل فى جدول أعمال اللى هو نقل مصنع تفحيم المازوت من السويس. واللى أنا فاهمه إن فيه خطورة فى تشغيله لأنه إذا أصيب وبعدين إن آجلا أو عاجلا يعنى هانشتبك مع العدو.. فأنا شايف إن احنا من دلوقتى ننقله.

صدقى: هو سيادتك كنت أمرت إن احنا نشوف موضوع نقل كل المعامل هناك، وإحنا عملنا خطة لهذا مش بس بالنسبة لمعمل التفحيم ومعامل التكرير وكله.

عبد الناصر: هو فيه وحدة تكرير اللى بتدى التفحيم، دى أيضا ممكن تتنقل يعنى تاخد أسبقية.

صدقى: بحثنا ووجدنا إن نقل معمل التفحيم هياخد من ٣ الى ٤ سنين..

عبد الناصر: النقل؟!

صدقى: أيوه يافندم.. وبعدين هو الخطورة إنه يتضرب وهو شغال أما لو اتضرب وهو مش شغال.. يعنى العمليات اللى فاتت الخسارة فى معملين التكرير كانت ١٠ مليون جنيه، فى معمل التفحيم رغم إنه هو أضخم منهم بكثير كانت ٣٠٠ ألف جنيه، لأنه مكانش شغال.
فالاقتراح اللى اقترحناه إننا مانشغلش مشروع التفحيم لكن ننقل منه الأجزاء السليمة، لأنه حتى لو انضرب الدمار هيبقى قليل جدا.
بنقترح إن بالنسبة لمعامل التكرير إنه مرحليا بنستمر فى تشغليها، لأن العائد من تشغيلها مجزى جدا. هو طبعا وضعنا خطة وبعتها لسيادتك والى السيد وزير الحربية والسيد وزير الاقتصاد والسيد وزير الخزانة والسيد وزير التخطيط، على أساس إن احنا تدريجيا بننقل الطاقة اللى موجودة فى السويس الى مسطرد والتكرير فى إسكندرية، بحيث إن احنا مانبقاش عطلانين خالص بالنسبة للمنتجات؛ لأنه لو طاقة المعامل تقل عن حد معين هنضطر نستورد منتجات، فرق تمن المنتجات من الخامة اللى دخلت فيها فرق كبير جدا؛ يعنى تمن الخامة مثلا بتعادل أقل من نصف قيمة المنتجات فيبقى معناها إن العبء الاقتصادى كبير جدا.

فعملنا خطة متكاملة، والحقيقة السيد وزير الحربية درسوها فى القوات المسلحة وموافقين عليها، والسيد وزير الخزانة أيضا وافق على إنه الاعتماد الإضافى اللازم – اللى هو حوالى ٢,١ مليون – يدبر كاعتماد إضافى. السيد وزير الاقتصاد كان مش موجود إنما إذا سيادتك وافقت بنبدأ تنفيذ الخطة كلها؛ لأنها بتتضمن الى جانب موضوع التفحيم اللى سيادتك أمرت بيه إنه نقل منطقة السويس كلها تدريجيا.

عبد الناصر: وده هياخد أد إيه؟

صدقى: فيه حاجات هتاخد عشر شهور فيه حاجات هتاخد ١٢ شهر وفيه حاجات هتمتد على مدى ٣ سنين، إنما لابد نبدأ من الآن.

عبد الناصر: هو اللى أنا فاهمه دلوقتى إنهم بيحشدوا بيكدسوا الصواريخ قصاد السويس والإسماعيلية!

فوزى: أيوه يافندم.

صدقى: هو لو سمحت لى سيادتك.. هو الإسماعيلية مشروع مواد الصباغة كان جزئين جزء ركب خلاص والجزء التانى كان ركبت ٧٪ من معداته والباقى فى الصناديق، أنا ماستنيتش وقلت كل الصناديق تتنقل من الإسماعيلية وهنجيبها القاهرة الى أن نختار موقع.

بالنسبة للموضوع التانى اللى أنا عايز برضه أتكلم فيه، مشروع السماد اللى هو مصنع السماد فى السويس، وده الحقيقة مانقدرش نوقفه لأنه يعنى إنتاجه بيشكل قيمة كبيرة جدا سنويا ومهواش تحت الضرب يعنى زى معامل التكرير.

عبد الناصر: لا.. بنتكلم فى المدى.

صدقى: فأنا أقترح إنه يستمر تشغيله.

فيه موضوع تانى هو المصنع الجديد اللى بيركب، هل هنستمر فى التركيب ولاّ لا نستمر؟

عبد الناصر: السماد؟

صدقى: السماد، برضه يعنى إحنا كان اقتراحنا يافندم بالنسبة للسماد إن احنا نستمر فى التشغيل.

عبد الناصر: وافرض إنه اتضرب؟

صدقى: ده مش كبير؛ لأنه حتى المرة اللى فاتت إحنا تغلبنا عن هذا وعملنا وصلات داخلية فيبقى احتمال انفجار كبير مافيش.

عبد الناصر: لكن هو التفحيم إذا انفجر بيأثر على البلد كلها.

زكى: مش لو البترول اتضرب مش هتقدر تشغل السماد علشان الغاز.

صدقى: لأ.. ما هو إحنا عملنا وحدة جوه مصنع السماد تجيب الغاز لنفسها.

زكى: هتشغله ١٠٠٪؟

صدقى: آه.. ١٠٠٪.

هويدى: هو يافندم بس بخصوص مصنع السماد اللى هيتركب، مافيش داعى أبدا إذا كانت المنطقة فعلا مهددة ودا مصنع هيجرى تركيبه، وأنا هفك المصانع اللى متركبة فعلا مافيش ما يدعو من..

عبد الناصر: هنقدر نركبه فى حتة تانية؟

صدقى: هو أعمال التجهيزات كلها تمت يعنى فيه استثمار ضخم كذا مليون جنيه، ممكن الآلات طبعا ننقلها لكن هنخسر فيها بقى أولا: الوقت لأنك هتبتدى تعمل التجهيزات من أول وجديد. ثانيا التكاليف..

عبد الناصر: آه.. لو ممكن بعد كدا هنزود فى السماد نبقى نعمل مصنع جديد لما نخلص يعنى.

صدقى: يعنى أخلى التجهيزات تنفع بعدين.

عبد الناصر: ينفع لمصنع جديد تانى، إحنا لازم هنتوسع فى السماد باستمرار ده اللى أنا متصوره، لكن هو اللى أنا متصوره إن السويس والإسماعيلية يعنى هنتطريق فى يوم ما.. ده اللى أنا متصوره. وأنا بالذات من أولها رامى طوبة السويس ومعتبرها فاقد، حتى يعنى يوم ما إنضربت السويس أنا كنت بقول: أنا معتبرها من الأول يعنى حاجة هتنضرب.. هتنضرب، وبعدين العملية مهياش هتكون عملية سهلة العملية الحقيقة باين من تدخل أمريكا فيها إنها هتكون عملية عويصة جدا. وبعدين هى حتى لو مشيوا بعدوا من شرق القنال، برضه طيارات الفانتوم بتشيل ٦ طن أظن ولاّ حاجة كده وباين إن أمريكا داخلة فى الموضوع.

ف. فوزى: هو المشروع بتاع الدكتور عزيز يافندم مقلل المفاجأة فى عدم وجود أضرار كثيرة، يعنى لما اتفاجئنا يوميها وخسرنا مبالغ كبيرة نتيجة تشغيل المصانع. والمشروع بتاعه اقتصادى بإن مافيش مفاجأة كبيرة هتتم، وبالتالى مافيش خسائر كبيرة لأنه حقق حاجتين.. هو بطل التفحيم فمافيش خسارة هتيجى، وناقل الحاجات العزيزة بتاعته مشغل بيها حاجات أخرى فى مسطرد وإسكندرية وكتر التخزين الشعبى، بس فيها ٣ مليون جنيه.

صدقى: هى فيها ٢,٦٠٠ مليون الحقيقة و٣ مليون نقد حر، نتيجة لإن احنا السنة دى مادام مش هنشغل المعامل هنضطر نستورد منتجات بدلا من اللى احنا بننتجه، الفرق يطلع ٣ مليون جنيه نقد أجنبى.

ف. فوزى: هما موضوعين اتنين بس من إعداد خطة الدولة للحرب.. تأمين الأفراد يخص السيد وزير الداخلية، وموضوع البترول يخصه الدكتور عزيز صدقى.

عبد الناصر: طبعا يدخل هنا موضوع أيضا تخزين البترول.

صدقى: ماهو ده داخل فى المشروع يافندم، إحنا مشينا كل اللى طلبته منا من القوات المسلحة بعمل مخازن بأحجام صغيرة ومتوزعة على الجمهورية كلها.

عبد الناصر: يعنى الحقيقة لازم نمشى فى هذا الموضوع يعنى نبتدى فى العملية على طول.

ف. فوزى: المذكرة مقدمها النهارده للمجلس.

عبد الناصر: هى دى؟

ف. فوزى: واحدة خاصة بالبترول والتانية خاصة بتأمين الأفراد.

عبد الناصر: الموضوع التانى الحقيقة: موضوع الدفاع المدنى، يبقى إذا ابتديت العملية وقد تبتدى من غير إحنا مانهجم قد يبتدوها اليهود، باين برضه إذا حسوا إنهم فى مركز قوى ممكن يضربونا. فعملية الدفاع المدنى الحقيقة لازم نمشى فيها مش بس بالنسبة للسويس والإسماعيلية بالنسبة لكل المدن، لأنه ممكن ييجى يضرب أسيوط يضرب أسوان. والحقيقة نقدر نمشى فى العملية تصاعدية، يعنى بنبتدى بكلام فى المحافظات وبعدين نبتدى فى التنفيذ.

وإحنا لما ناخد الموضوع بتاع فيتنام مثل، إزاى ابتدوا من مافيش ووصلوا الى إن كل واحد ليه حفرة فى دقيقة ونص بينزل فى الحفرة؛ يعنى الناس اللى فى هانوى بياخدوا إنذار دقيقة ونص، لكن فى الدقيقة ونص كل واحد يكون نزل فى الحفرة.

إذا كنا هندخل فى حرب لن تكون قصيرة الأمد هتكون حرب طويلة، وعلى هذا لازم نكون معرضين إن إسكندرية بتنضرب القاهرة بتنضرب العمليات الأخرى بتنضرب، وإحنا أيضا يعنى أيضا لازم نكون مستعدين نضرب يعنى موضوع الـ retaliation.

لكن هو موضوع حل سلمى مافيش حل سلمى، وهو زى أنا ماقلت فى اللجنة المركزية: فيه كلام لإشكول والحاجات اللى مابتعلنش باين إنهم مش عايزين يسيبوا حاجة، وباين أيضا كلام بيبان إنه موجه لينا بالذات من موسى ديان ويمكن بعتبره هو موجه لى أنا شخصيا إنه مش هيسيبوا سيناء! يعنى هم بيحبوا يغيظونا طبعا وطبعا بيغيظونا، يعنى يمكن فوزى مابيتغاظش لكن أنا بتغاظ! (ضحك)

فالحقيقة كمان لازم نجهز نفسنا للحرب أكتر مما نحن فيه، لأن احنا الحرب قائمة لا محالة. بييجى فى هذا بقى من الأخ حسن عباس بيدى الروس شوية قطن زيادة يعنى إنت السنة دى واكل منهم ٦٠ ألف مش كدا؟

زكى: المشكلة اللى أنا بواجهها إن معنديش محصول.

عبد الناصر: لا.. لا.. ماانت بتدى الغرب، معلش.

زكى: ده أنا دلوقتى لأول مرة عمرنا مانقول إن ممنوع البيع، أنا بقول: أنا عندى طلبات، ده وزير ألمانيا هو لهم ٧٨ ألف طن.

عبد الناصر: هو الروس مش لهم ٦٠ ألف؟

زكى: لهم.

عبد الناصر: طيب دلوقتى إحنا الحقيقة بناخد منهم حاجات، وبعدين مستنيين منهم يعنى حاجات كتير.

زكى: ده عمر إحنا ما هنقدر نصدر أكتر من ٦٥ ألف طن، أنا مديله ٥٠ ألف طن ومش هاقدر بس هو الحقيقة بيزودها أوى، يعنى سهلت له وجالى مرتين وطلع مستريح والنهارده بيقول لى: أنا عاوز كمان! قلت له: طول بالك لديسمبر لأن أنا اديتك شحن لـ ٣ أشهر الجايين ولما أشوف المحصول هيحصل إيه. وأنا عندى عجز السنة اللى فاتت نص مليون قنطار، وبعدين الاشكال التانى إن احنا مضطرين برضه علشان النقد الحر باضطر أبيع جزء.

عبد الناصر: ماهو اللى أنا يعنى باخده منه دلوقتى إذا مكانش بيدينى كنت هاقول لك: هاتلى الحر علشان أشترى به.

زكى: أنا ببص للحر مش بس من حيث الفلوس، المصنع اللى بيشتغل بالمصرى لو أنا ماديتوش النهارده هيروح للسودانى مايرجعليش.. مش سهل أبدا. أنا بقول: على الأقل يشتغل يعنى اللى بيشتغل ١٠ آلاف بالة باديله ٨ آلاف مش فارق، لكن أديله ٤ آلاف ماينفعش! وفيه فعلا بعض المصانع اتحولت لكن إحنا بنحسبها بالمصرى، لما مصنع صغير بقول: مايهمش مصنع كبير بحاول أديله قدر ما..

عبد الناصر: يعنى على كل حال هو المطلوب إن احنا نريحهم.

زكى: طبعا.. طبعا.

عبد الناصر: يعنى مايبانش إن احنا مانعين عنهم وبندى، وبعدين هم مابياخدوش مننا فلوس الناس، وبعدين أنا دلوقتى مستنى منهم الحقيقة فى الفترة دى بالذات من هنا لآخر السنة كميات كبيرة جدا من الطلبات المفروض إنهم..

فوزى: وصلوا أول إمبارح.

عبد الناصر: وصلوا المدفعية؟

ف. فوزى: علشان كده هو مش عاوز يرجع المراكب فاضية.

عبد الناصر: وصل حاجة غير المدفعية؟

ف. فوزى: لا.. هى المدفعية بس وذخيرتها.

صدقى: هو كان جالى مستشار تجارى لأن الأخ حسن مكانش موجود، ورجانى حاجتين.. إنى أترجاه إنه يزود حصة القطن، والتانى سرعة التسليم لأنه كان فيه يظهر تأخير فى بداية التسليم للقطن.

النقطة التانية: كان السيد وزير الحربية، القوات المسلحة طلبت إن احنا نزود كمية الـ turbine علشان سلاح الطيران وإحنا اتصلنا بيهم.. الوفد اللى بعتناه موسكو يتفاوض. هم بيشتروا top line بعملة صعبة، فقالوا: يعنى على الرغم من هذا إحنا مستعدين إن احنا نجيبه لكم على إن إنتو تدفعوا لنا عملة صعبة. طبعا مش هنقدر ندفع عملة صعبة، فطلبوا إن احنا نديهم نفتة اللى هى إحنا بنقدر نبيعها بالعملة الصعبة، وأنا وافقت على هذا لأن لو أنا مااخدتش منهم فأنا هاشترى بعملة صعبة، فقلت: إن احنا قصاد وقود الطائرات هنديهم بداله نفته.

بالنسبة للغزل طلبوا أيضا إن احنا نزود حصتهم فى الغزل، إحنا مرتبطين مع وزارة الاقتصاد بتوزيع النقد الأجنبى للتصدير الحر، لو سيادتك رأيت إن احنا أمام الموقف الحالى إن احنا الحصيلة تبقى هى هى ولكن يحصل سويتش من هنا لهنا.

عبد الناصر: هو أنا اللى طالبه بالذات إن احنا نريّح الاتحاد السوفيتى فى الفترة الجاية دى لغاية برضه أوائل السنة الجاية؛ لأن يعنى هم الحقيقة اللى عملوه معانا لا يقدر بتمن يعنى برضه هم دلوقتى الطيارة اللى مديينها لنا تضرب الفانتوم.

زكى: هو النهارده مافيش أحسن منه حتى من الناحية التجارية.

عبد الناصر: وبعدين لما روحت أنا، الكلام اللى إنت مديهولى رغم إنك يعنى كنت مغالى فى الطلبات اللى إنت كنت طالبها، لما راح رياض واتكلم معاهم وافقوا، فالناس الحقيقة كونهم مثلا يعنى موضوع الطيارة لوحده بناء على إلحاحنا إدونا طيارة طويلة المدى وتسليحها كبير.. تسليحها أزيد من اللى عندنا، بتغير؛ فلما نضايقهم أصله ده جهاز متشابك هناك، هيعقدوا لفوزى.

زكى: آه.. طبعا.

ف. فوزى: والله واثق إن موضوع الـ turbine ده حساس لأن أنا مجموع الـ turbine اللى عندى بتاع ٧ أيام بس.

عبد الناصر: طب ما لازم تخزنه.

ف. فوزى: الكمية حساسة، وأنا بعت أكتب لجريتشكو وأدخله فى الموضوع علشان يغطى التكديس الزائد من الـ turbine، ٧ أيام حساسة بالنسبة لى.

عبد الناصر: هو ده وقود الطيارات؟

صدقى: أيوه.. وبعدين حتى مانقدرش نجيبه بالعملة الصعبة لأنه هو نوع الوقود بتاعهم للطيران الروسى مختلف. والله يافندم لو سمحت سيادتك.. يعنى لفتة من إنه ولو كمية بسيطة قطن زيادة عن اللى تمسكوا بيه.

عبد الناصر: هو اتكلمنا لما سافرنا هم ماكلمونيش.. مراد غالب هو اللى كلمنى.

صدقى: يعنى كمية غزل زيادة وكمية قطن زيادة.

زكى: إحنا إدينالهم غزل وإدينالهم رز وقطن، بس هو طبعا عاوز كمية كبيرة لأن مش قادر يوفى هذا.

صدقى: بس مانقولش: لأ خالص يعنى.

زكى: لا.. مابقولش لأ.. ده أنا وافقت له على قطاع ديسمبر، بس هو جاى دلوقتى عايز بتاع يناير اللى هو فى الناحية الحسابية هيتخزن يعنى.

عبد الناصر: هم السنة عندهم مختلفة عن السنة بتاعتنا.

زكى: فالإشكال جى من هذا، وهو رضى وسكت لكن معرفش إيه اللى خلاه اليومين دول جى يتكلم على بتاع يناير دلوقتى، مع إن احنا اتفقنا لغاية ديسمبر وأنا قلت بعد ديسمبر نشوف إيه اللى نقدر يعنى.

عبد الناصر: لأ.. هم الناس طبعا بيخططوا من قبليها بمدة، لازم من دلوقتى عايز يعرف يناير لأن إذا ماكنتش هتديله عاوز يطلب من بلد تانية، يعنى قطعا هو ديسمبر قرب ويناير قرب ولازم يعنى ده السبب لأنه إذا ماخدش عندنا بيروح فى بلد تانية بيطلب.

جمعة: سيادتك هتعود تانى لموضوع الدفاع المدنى لأن فيه مذكرة موزعة من السيد وزير الحربية.

عبد الناصر: هنا عندنا ولاّ إيه؟

جمعة: أيوه يافندم.

عبد الناصر: عندى بشأن التعليم العام والخاص والعالى أنا معنديش.. على العموم ده بنحطه فى حسابنا الحقيقة وبعدين نبقى نشوف المذكرة.

جمعة: عايزين فلوس يافندم.. فيه فلوس يعنى.

عبد الناصر: ماهو طبعا يعنى العملية الحقيقة لازم فلوس هننقص من حاجة وندفع حاجة، عايز فلوس أد إيه يعنى؟

جمعة: هو التكاليف الحقيقة متوقفة على عدة اعتبارات، هو بالنسبة للأقنعة الواقية كمان الكمامات ده مبدأ الدولة لازم هتقره هل إحنا هنشترى كمامات ولاّ لأ؟ لأن تكلفتها كبيرة.

عبد الناصر: لمين؟

جمعة: هنوفر على الأقل للعاملين فى الدفاع المدنى والناس اللى ساكنين فى منطقة القنال أو اللى ضرورى بيكونوا موجودين فى وقت الغارة، وفيه مصنع بيشتغل فيه الأخ البشرى إنتاجه لسه فى بدايته لكن عايز يرتبط مع الدولة علشان يسير الإنتاج بخصوصه.

عبد الناصر: هل إحنا عندنا كمامات لكل القوات المسلحة؟

ف. فوزى: أنا مرتب نفسى يافندم والاحتياجات الباقية نازلة للتعاقد مع وزير الإنتاج الحربى.

عبد الناصر: عندك يعنى؟

ف. فوزى: آه يافندم الفردية والوحدات فيه كمامة وفيه أطقم.

جمعة: النقطة التانية يافندم.. هو فى المذكرة السيد وزير الحربية كنا مقدمين له خطة وهو وافق على..

عبد الناصر: أنا مش متصور هندى كمامات للمدنيين!

جمعة: مش كلهم يافندم، لكن بعض الناس أعمالهم لازم نوفر لهم اللى هم كل الناس اللى بيعملوا فى قطاع الدفاع المدنى. المذكرة الموزعة هو موافق على ١,٧ مليون جنيه.

عبد الناصر: هل إحنا عندنا احتياطى غاز إنتاج؟ أنا سمعت إنكم انتجتوا نوع جديد من الغاز.

فوزى: لسه فى مرحلة بحوث موصلناش لمرحلة الإنتاج.

أحمد: هم سافروا بره علشان يجيبوا المواد والترتيب يعنى التجهيز عدة أيام.

عبد الناصر: يعنى متهيألى لازم نكون جاهزين برضه باحتياطى لأن إذا استخدموا هم لازم نستخدم إحنا.

فوزى: شغلانة استراتيجية وسرية عالية أوى، لازم نشترى ٥٠ مللى جرام ونجرب فيهم الأول، شغلانة كبيرة مش صغيرة.

عبد الناصر: لكن الـ infogn إنتو أنتجتوا الـ infogn.

ف. فوزى: أيوه موجود والبيولوجى كمان.

عبد الناصر: هل وصلوا فى نتائج؟ هم برضه بيشتغلوا بيولوجى.

ف. فوزى: إحنا جربنا ميدانيا.

أحمد: هم بيوردوا لأمريكا.

عبد الناصر: مين؟

أحمد: اسرائيل بتصدر لأمريكا المواد دى.

عبد الناصر: المواد إيه الـ chemicals؟

أحمد: بتاعة الأعصاب.

عبد الناصر: جهاز الأعصاب ده يموت ولا ده يفقد الأعصاب بس؟

أحمد: مايموتش بس يعمل شلل.

عبد الناصر: فيه كلام يموت وفيه كلام يشل، على العموم يعنى أنا بقول: بنعمل الدفاع المدنى مع أقل تكاليف ممكنة، يعنى أنا متصور الدفاع المدنى هو إيه؟ ياتجهيز بدروم ياحفر خندق ولازم الناس تاخد لما تيجى غارة بينزل تحت زى أيام الحرب العالمية التانية.

جمعة: ما إحنا عاملين كدا يافندم، يعنى إحنا بدرومات وجراجات والمدارس كل دى مجهزة لهذا. الأعمال الحقيقة بالنسبة للحفر، إحنا مدبين واجب للمحافظات والاتحاد الاشتراكى إنهم يعملوا حفرة، فى كثير من أراضينا إحنا هنا الحفر فيها صعب زى إسكندرية.. مثلا

إسكندرية علشان سيادتك تعمل حفر كل الأرض بتاعتها صلبة جدا، مناطق القنال كلها ماينفعش فيها الحفر لأن المياه بتنشع على طول؛ فدى فى بعض البلاد إحنا محتاجين لابد إن احنا نعمل حاجات ياإما مغطاه ياإما بتخش شركات المقاولات هى اللى بتجهزها أكتر.

ففى المذكرة إحنا كنا مقدرين مبلغ كبير ولكن اتجهنا بعد كده إن احنا نقلل، وكنا عايزين مليون جنيه من أجل توفير الخنادق للأراضى اللى هى لا يصلح فيها الحفر أو تكمل لنا عملية الحفر، زائد ١,٧ مليون جنيه اللى هى خاصة باستكمال أجهزة الإنذار بعض قطع غيار والإنقاذ ومعدات الاطفاء. إحنا اشترينا السنة اللى فاتت معدات كتيرة الحقيقة من ناحية الإطفاء، ولكن برضه حسب الدراسة مع وزارة الحربية وجدوا إن لابد من توفير معدات تساوى ١,٧ مليون جنيه، فوزارة الحربية وافقت على ١,٧ مليون جنيه وتركت اعتماد المليون جنيه بتاعة الخنادق.

الحقيقة هى الحركة كلها فى البلد النهارده سياسيا بيبصوا للخنادق أكتر مابيبصوا لعملية الإطفاء والإنقاذ، فلو سمحت سيادتك لو الاعتماد بيتم على أساس ٢,٧ مليون جنيه، إحنا الداخلية بتاخد ١,٧ مليون وبيروح مليون جنيه لوزارة الإسكان بتتصرف منه حسب خطة الدفاع المدنى مع استخدامه فى أقل ما يمكن بالنسبة للأراضى الغير صالحة لعمليات الحفر.

عبد الناصر: يعنى هو إحنا الحقيقة لازم ندى هنا أسبقيات مدن القنال وبعتبر إن ده ماشى فيه أسبقية أولى زائد بورسعيد، وبعدها القاهرة وإسكندرية وأسوان يعنى بالتالى.

صوت: وداخل شبرا الخيمة وداخل الجيزة كمدينة يعنى ده الأسبقية.

عبد الناصر: وبعدين العمليات الباقية المحافظات بتقدر تقوم بيها بجهد ذاتى من غير ماندفع فلوس.. المحافظين ياخدوا واجبات ويقوموا بيها.

جمعة: لا.. عايزين نكمل برضه بالإضافة الى هذا، يعنى منطقة القنال صعبة جدا يافندم سيادتك إنك توفر الملاجئ فيها كلها بطريقة الحفر العادية يعنى لابد عايزة مساعدات مالية فيها، كذلك إسكندرية.

عبد الناصر: طب ما احنا قلنا على منطقة القنال هنهجر.

جمعة: بس يعنى فيه ناس هتبقى موجودة.

عبد الناصر: عدد قليل يعنى.

جمعة: هيبقى فيه ناس موجودة لابد إن احنا نوفر لها، القاهرة هنا فيه بعض المناطق هنضطر خصوصا فى بعض المناطق اللى مابيكونش سهل الحفر فيها، بنضطر نوفر خندق أو ملجأ كبير للجماهير اللى موجودة فيها يساعد مع المساعدات الأخرى، فأنا بقول: مليون جنيه ده أقل ما يمكن بس هيرفع معنويات الناس وفى الوقت نفسه يبقى بيساعد فى كثير من الأراضى.

عبد الناصر: عايز مليون جنيه بس؟

جمعة: ده مليون جنيه للإسكان للخنادق زائد ١,٧ مليون جنيه ده اللى طالبه.

عبد الناصر: يعنى دلوقتى مثلا حتة زى القلعة زى الغورية الفحامين تعمل فيها إيه؟ يعنى هى دى الحقيقة قنبلة هناك بتضيع الحى كله!

جمعة: هو هنا سيادتك عارف المساكن دى مافيش منها فايدة، هو إحنا اعتمادنا هنا ياإما على المدارس أساسا إن هم يروحوا فيها، ودى الخطة اللى عاملها محافظ القاهرة ده الأساس، زائد إن احنا لابد أن نوجد بعض الملاجئ لأن البيوت مافيش منها فايدة.. لا بدرونات ولا أى حاجة!

عبد الناصر: طب هو هنا هتدى المدارس، هنا القاهرة هتاخد إنذار أد إيه يا فوزى؟

ف. فوزى: مافيش حاجة يافندم.

عبد الناصر: يعنى اللى أنا متصوره إن الغارة هتقع على القاهرة قبل ما تضرب صفارة الإنذار!

ف. فوزى: مضبوط.

عبد الناصر: زى ماحصل يوم..

جمعة: فى مثل هذه المناطق إحنا لازم نتقبل خسائر لأن البيوت أى حاجة من هزة القنبلة بس البيوت دى هتقع.

عبد الناصر: النقطة الحقيقة التانية – أصل الواحد طول ماهو قاعد بيفكر فى الموضوع – إن احنا لازم نكثف الدفاع الجوى عن القاهرة وإسكندرية بالذات بالنسبة للطيران الواطى. وعندنا مثل فى هذا السويس، حاولوا يضربوها بالطيارات مقدروش يضربوها أبدا لكن لما جت الطيارات ورمت نزل فى البحر فى الأول ليه؟ لأن فيه الدفاع الجوى عن السويس كويس وده الحقيقة يمكن برضه يكلفنا.

وبعدين أنا بقول: ليه مانشترى من كوريا مثلا إذا كان الكوريين مستعدين يبيعوه لنا – الـ ١٤,٥ – إن شاء الله بعملة حرة.

ف. فوزى: هقابله وأمتص فوق الهدية اللى هو قالها، لما أشوفه هو جاى اتفقت مع الأخ محسن وبعدين إذا كان ناوى يبيع مافيش ما يمنع.

عبد الناصر: لازم يبيع أدام بينتج مش هو بينتج؟

ف. فوزى: أيوه يافندم.

عبد الناصر: وبعدين إحنا اتكلمنا فى الإنتاج معملناش!

البشرى: أنا كنت إمبارح بكلم الأخ فوزى. فيما يختص بـ licence بتاع الـ ١٤,٥ والأخ فوزى طبعا عارف الموضوع أكثر منى. أنا بقول: عاوز يإما ناخده من كوريا يإما ناخده من روسيا يعنى حد يروح كده ويجيب الـ licence ونحاول إن احنا ننتجه على طول.

ف. فوزى: وعدنى إن هو يجيب لى رد أول إمبارح.. جريتشكو.

عبد الناصر: لأن يعنى اللى باين فى فيتنام الحقيقة بيشتغلوا العملية كلها بالمدافع بتاعة الطيران الواطى، وضاربين ٣٣٠٠ طيارة فى فيتنام الشمالية زائد ٣ آلاف طيارة تانية فى لاوس وفيتنام الجنوبية، يعنى هو الحقيقة الأمريكان خسرانين ٦ آلاف وحوالى ٢٠٠ أو ٣٠٠ طيارة، فى الأول مكانش فيه حاجة يعنى.

فإحنا الحقيقة لما اليهود ياخدوا خمسين طيارة فى أربعين طيارة يعنى، إذا مثلا قاموا بغارات علينا وقعنا لهم فى اليوم تلات أربع خمس طيارات بالنسبة ليهم زى كأننا بنوقع لأمريكا ١٠٠ طيارة يعنى العملية هنا عملية نسبية، وهم لما وقع لهم التلات طيارات ولا الطيارتين بتوع السويس بطلوا ييجوا خالص!

فالحقيقة أصل العملية دى يعنى إن آجلا أو عاجلا أى مبلغ بنصرفه على أسلحة الدفاع الجوى الواطى والعالى، برضه إحنا عندنا بالنسبة للعالى بعتبره هيجيب تكاليف، وباين الحقيقة من الفانتوم لأنه الخمسين فانتوم دول أنا بعتبرهم دفعة أولى لأن بعد جمعة هيقولوا إن احنا جتلنا طيارات من الاتحاد السوفيتى! وابتدوا النهارده – أنا شوفت فى البرقيات – بيقولوا إن الاتحاد السوفيتى ردا على الفانتوم هيدوا مصر ميج ٢٣ والسوخوى، وهيطلعوا يفضلوا يزودوا يزودوا يزودوا وبعد كدا يروحوا مديين ٥٠ طيارة، وبعدين الكلام اللى هم قايلينه: إن لن يمكن إنهم يسمحوا للعرب بالتفوق.. باين إنه واضح.

ف. فوزى: هم عايزين الفانتوم علشان يقدروا يشغلوا السكاى هوك، السكاى هوك سيادتك عارف عامل ١١,٦٠٠ رطل بتاعة خمسة إلا ربع..

عبد الناصر: لكن بطيئة.

ف. فوزى: لكن بطيئة مش قادرين يستخدموها صحيح المدى طويل فعاوزين حماية لها، فمتوقع أنا إن الاتنين هييجوا مع بعضهم ويطول أى غرض موجود فى الجمهورية. فحتى اصطياد السكاى هوك أفضل لى لأن هو السلاح اللى هيستخدم من ناحية التسليح، فإن شاء الله الموقف متغير لأن حاليا دلوقتى ٢٣ ضعف عما كنا عليه يوم ٥ يونيو.

عبد الناصر: فى إيه؟

ف. فوزى: بالنسبة للرشاش الخفيف اللى خدناه.

عبد الناصر: ٢٣؟

ف. فوزى: أيوه يافندم الأسبانى والهندى وشوية اللى خبطناهم من اليهود زائد الاتحاد السوفيتى، والحقيقة المصانع عملت لنا القاعدة فطلع المدفع رخيص. لكن لسه برضه الأهداف الحقيقية اللى عندنا وتكديس الشعب على النيل عاوز طاقة كبيرة من ناحية كثافة النيران، ومش متوزع الشعب ولا الأهداف الحيوية ولا التخطيط السابق بتاعنا موزع الأهداف أبدا!

البشرى: هو برضه الحقيقة من الموقف العام اللى بنستشفه من الأخ فوزى، إن الإحتمالات بتاعة إن الحرب الكيماوية إن اسرائيل دخلت فى هذا لو أستمر هتبقى مشكلة. إحنا دلوقتى مصنع الأقنعة الواقية إحنا تقريبا إبتدينا نخش دلوقتى فى عملية الإنشاء فيه، وتقريبا هنقدر لغاية يونيه هيكون حقق كمية فيما يختص بالقوات المسلحة وكمامات. عملنا مؤتمرات إحنا مع مجموعه من صفوة الجيولوجيا وجمعنا معلومات قدر المستطاع، والحقيقة المركز العلمى للبحوث عملوا مجهود مشكور عليه أوى؛ إن المادة المنشطة بتاعتها توصل الى مادة صعبة المد فيها، وتوصل الى أن المادة الخاصة بتاعتها بتفوق المواد اللى بتيجى من بره من بعض الدول يعنى اللى بتشتغل فى الموضوع.

فعملنا تصميم لقناع شعبى فى مراحله النهائية، ويجوز إن احنا فى الفترة الجاية نقدر نطلع ٢٠٠ ألف.

عبد الناصر: أولا: اللى أنا متصوره بالنسبة للأسلحة الكيماوية، مش ممكن ييجى يضرب الناس بالأسلحة الكيماوية لأنه هيستفيد من ده بإيه من الناحية الإستراتيجية؟ إذا ضرب هيضرب القوات المسلحة عشان يفتح ثغرة فى وسطها ويعمل لها نوع من إستغلال النجاح، لكن إفرض جه ضرب القاهرة بالأسلحة الكيماوية بيكسب إيه؟

البشرى: عدد كبير من الإصابات.

عبد الناصر: يعنى معنى هذا إنت عايز ٣٠ مليون أو ٣٢ مليون جهاز قناع! يعنى العملية إذا كنت هتحسب على المدنيين هتحسب للناس كلها، لكن هو العملية النهارده إحنا لازم يكون عندنا بالنسبة للجيش بالنسبة للقوات المسلحة كلها بالنسبة للفرق المقاومة، بعدين حتى يعنى المقاومة فى القاهرة هايعوز كمامة ليه؟

ف. فوزى: مش هيلبسها، وزى ما بتقول سيادتك هو عايز يستغل استخدام بالنسبة للقاهرة يضرب تسليح مدمر أحسن ما يدى أو يعمل حاجة.

عبد الناصر: يعنى هو بالنسبة للكيماوية تبقى على القوات المسلحة أساسا، وبالنسبة للثانية للبيولوجى برضه حتى استخدامها ضدنا..

ف. فوزى: مايجيش إلا إذا كان عاوز نهر النيل بس.

عبد الناصر: لا.. إذا استخدمها ضدنا إحنا إذا استخدمناها ضده يبقى هو خسارته نسبيا أكبر، لأن احنا ٣٠ و٣٢ مليون لما يموت ٢ مليون أنا معايا ٣٠ يعنى هو لما يكون ٢,٥ مليون لما يموت مليون يبقى كأن مات ١٥ مليون عندنا، وبالنسبة ليه لازم برضه نستعد للعملية.

ف. فوزى: ماعتقدش أنه هيستخدم الاثنين إلا فى حالة يأس، مايحبش يخسر الرأى العالمى.

عبد الناصر: بالنسبة للمليون بتاع الداخلية؟

حجازى: يعنى فيه قرار خاص من ١٠ أيام عند سيادتك يعنى.

عبد الناصر: بتاع الدفعة؟

حجازى: فصندوق الطوارئ دلوقتى ولا مليم، تقريبا ١٠,٥ ماجيبناش منهم حاجة، فالمليون ناخده بقى من اعتمادات الاستثمارات الغير مخصصة وفاضل حاجة بسيطة فيها.

عبد الناصر: الاستثمارات؟

حجازى: جزء ١٢ مليون مش محددة بمشروعات يعنى فمليون مش هايجرى حاجة.

عبد الناصر: يعنى إحنا الجهاز المركزى فاضحكم فى المصور الجمعة اللى فاتت، مطلع إن الحكومة معملتش حاجة خالص مش كده؟! يعنى المقالة بتاعة إبراهيم سعد الدين محدش قراها؟! يعنى المقالة دى كرد فعل بتاع إن كلامكم فى المؤتمر كله كلام فاضى! هو الحقيقة إبراهيم سعد الدين لازم ننقله من الجهاز المركزى ولو نوديه عندك فى الخزانة! (ضحك) على أساس الجهاز المركزى فيه معلومات.

حجازى: كان عايز يروح معهد الإدارة.

عبد الناصر: طب معهد الإدارة ده فيه الأمريكان، هيعمل إيه؟ هم الأمريكان مشيوا من المعهد؟

حجازى: يمكن واحد ولا حاجة معظمهم مشيوا.. الأمريكان مشيوا.

عبد الناصر: راحوا فين؟

حجازى: المعهد القومى، معادش فيه ارتكاز يعنى الارتكاز القديم، فهو بعت لى من كام يوم.

الشافعى: دى حاجة جديدة بالنسبة لمعهد الإدارة لأنه كان طالب إنه يروح معهد التخطيط.

عبد الناصر: معهد الإدارة تبع مين؟

جمعة: الجهاز المركزى للتنظيم والإدارة.

حجازى: الأخ حلمى السعيد.

جمعة: لو سيادتك توافق على المبدأ هم أصلهم حوالى ٢,٥ مليون أو ٢,٧ مليون، سيادتك توافق على المبدأ وبعدين نحلها.

عبد الناصر: نأخد جزء وجزء يعنى بالنسبة للعملية مش عايزين نقلل الاستثمارات عايزين نزود الاستثمارات، برضه فى الفترة اللى احنا ماشيين فيها دى قد تطول سنوات الحقيقة ومانقدرش نقعد بدون..

حجازى: إحنا بعتنا واحد للسادة الوزراء عشان التمويل على مدار السنه عشان الترخيص للصرف خلال العام كله يعنى.

عبد الناصر: إحنا الجلسة الجايه المفروض هتكون جلسة خطة.

حجازى: هى القوات المسلحة هى اللى ماشية فى الصرف! (ضحك)

عبد الناصر: صرف محلى.

جاب الله: والله بخصوص التقرير اللى المفروض يعرض على المجلس فى الجلسة الجاية، لسه البيانات ماجتش من الوزارات جت بعض بيانات جزئية من بعض المؤسسات؛ أسبوعين النهارده إن مكانتش تيجى البيانات على الأكثر بكره أو بعده مش هايتيسر إعداد تقرير على المستوى القومى.

غانم: هو لو سمحت لى سيادتك برضه فى موضوع الدفاع المدنى.

عبد الناصر: لا.. طيب نخلص موضوع التخطيط ده اللى أثاره عايزين بيانات تروح له كل البيانات.

غانم: أنا بعت البيانات بتاعتى.

عبد الناصر: لا بنقول اللى مابعتوش اللى مابعتش مش هيقول: أنا بعت على أساس الواحد عايز برضه ييجى قارئ ورق عشان يقدر يتكلم.

حجازى: إحنا صارفين ٤٠ مليون فى ٣ شهور الأولى.

عبد الناصر: صارفين؟!

حجازى: أيوه.. صارفين ٤٠ مليون استثمارات.

عبد الناصر: طب هانشوف ده الجلسة الجاية بقى.

غانم: هو بس كنت عايز أشير لناحية المستشفيات وإعدادها والأدوية، لأن هو فى وزارة الصحة حصل إجتماعات متعددة مع السادة وكلاء الوزارة، والواقع إن احنا مش مستعدين وأرسلنا للسيد وزير الحربية خطة معينة لاستكمال استعدادات وزارة الصحة، وبالذات تجهيز بعض الأدوار فى المستشفيات علشان تعمل فى وقت الطوارئ بتحتاج لتجهيزات معينة ومولدات كهربائية ومزيد من الأدوية، والواقع إن بعد ضغط شديد الرقم المطلوب حوالى ٢٨ مليون جنيه..

عبد الناصر: ٢٨ مليون إيه؟!

غانم: ٢٨ مليون جنيه ده يعنى بعد ضغط شديد، على العموم بندرس الموضوع مرة تانية بس حبيت أقول..

عبد الناصر: أنا بيتهيألى كل وزارة الصحة ماتساويش ٢٨ مليون جنيه! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

عبد الناصر: والسياحة كمان! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

غانم: التقرير موجود يافندم.

داوود: هو فيه خطة موجودة للتخفيف الى أقصى طاقة فى مدن السويس والإسماعيلية.

عبد الناصر: نعم؟

داوود: كان فيه خطة موضوعة لتخفيف مدن السويس والإسماعيلية من ناحية الهجرة الى أقصى طاقة إنما باقية بلا تنفيذ، فأفهم من المناقشة إن الحالة الآن نبدأ فى عمليات التخفيف اللى مطلوبة الى أقصى حد؟

عبد الناصر: آه.. والله وأنا بيتهيألى أول إشتباك هيحصل، وده يمكن السبب بتاع الجدع ده بتاع السويس ده اتكلم هم مركزين دلوقتى صواريخ على المدن صواريخ أرض/أرض؛ فأول اشتباك هيحصل إذا هم اتضربوا فعايزين يعنى يوقعوا فينا خسائر أكتر، فالحقيقة السويس والإسماعيلية بالذات هما النقطه اللى ماسكينا فيها من رقبتنا! على أقصى مايمكن إن احنا نهجر.. نهجر يعنى بدون تعقيد وبدون مانأجل.

داوود: إحنا جاهزين.

عبد الناصر: إحنا لازم نخلص العملية، بورسعيد مرحلة تانية وهى معرفش الصواريخ بالنسبة لبورسعيد أعتقد هى الصواريخ ٨ كم اللى حاطينها؟

ف. فوزى: من ٤ الى ٦ يافندم هى صواريخ ٢١٦ مللى مصنعة محلى تقليد أمريكانى، وأنا مضطر الأسبوع الجاى أعمل محاوله عشان أتعامل معاهم لأن هيسببوا خطورة كبيرة. وهم جم لوءمة بالرغم من الخسائر الـ ٤٥٠ فرد اللى خسروهم يوم ٩/٨ محاولوش يدعموا القوات المسلحة باستعواض لهذه الخسائر، جابوا كتيبتين مدفعية وجم لوءمة وجابوا النيران لكن ماجابوش أفراد. وتبين لى إنه فيه إحتمال كبير فى عدم قبول معركة ما بين المضايق وبين قناة السويس، وهم هيفضلوا مثبيتينا كده بالنيران اللى هى أرخص حاجة بالنسبة لهم، البنى آدم بيوجعهم هناك. الـ ٤٥٠ قتيل دول عملوا يعنى عمايل ضد الروح المعنوية

للقوات المسلحة الإسرائيلية والشعب الإسرائيلى كبير جدا فى تل أبيب نفسها، فهم حذرين على الفرد. لكن هى الصواريخ بتبهدل خصوصا حى الأربعين اللى هو مافيهوش أبنية.

جمعة: المرتبط يافندم لو سمحت سيادتك بخطة الدكتور عزيز، بأنه كل أما بنخفف من المصانع فى العمال واللى بيخدموا العمال.

عبد الناصر: موضوع التهجير يبقى ماشى.. بنسير للتهجير.

الشافعى: أيوه يافندم، بالنسبة للناس اللى جم خدوا شقق؟

عبد الناصر: هو إحنا عندنا كام شقة فاضية فى القاهرة دلوقتى؟

مصطفى: فى الوقت الحاضر ٩٠٠ نقدر خصصناهم.

عبد الناصر: لا كل الشقق الفاضية اللى هى فى مدينة نصر وفى مصر الجديدة وفى حلوان.

مصطفى: فى الوقت الحاضر حوالى ١٠٠٠ جاهزين دلوقتى، وبعدين فيه منطقة أتبنت وأنشئت وهى جاهزة عند القوات المسلحة لسه ماجهزتش.

عبد الناصر: دى اللى فى العباسية؟

مصطفى: فى مدينه نصر منشآت عامة، ولسه ماجهزتش دى عند القوات المسلحة.

عبد الناصر: دى كام شقة؟

مصطفى: مش عارف العدد.

عبد الناصر: هو أنا الحقيقة برضه بدى أثير الموضوع، هل عملية التمليك ماشية ولاّ الشقق فاضية؟

مصطفى: يعنى ببطء جدا، برضه بسبب القروض بفوائد ومده التمليك محدودة ١٥ سنة فبتخلى القسط غالى. فكان فيه اقتراح كنت أحب أقدمه، نقلل الفوائد شويه ونزود مدة التمليك ومدة السداد يمكن تخلى القسط بتاع التمليك قريب من الناس، وخاصة بعد ما خفضنا الإيجارات تخفيض كبير فعمل فارق كبير بين التمليك والإيجار.

عبد الناصر: والله أنا عايز نبحث الموضوع ده ونشوفه برضه فى جلسة قادمة، مش معقول فيه أزمة مساكن وفيه مثلا شقق فاضية ماتنشغلش! لأن طلع الأول التمليك بالعملة المحلية وبعدين تمليك بالعملة الصعبة!

مصطفى: أعلنا عن المساكن وهم انشغلوا، دلوقتى العمارتين اللى عند كوبرى الجامعة فيه ناس تقدمت لها بالعملة الصعبة والعملة المحلية وانشغلت دلوقتى.

عبد الناصر: كلهم؟

مصطفى: أيوه.

عبد الناصر: طب مدينة نصر؟

مصطفى: مدينة نصر فيها مساكن اللى بقول لسيادتك عليها اللى جاهزة النهارده، فيه حوالى ألف وباستمرار بتستكمل باقى العمارات.

عبد الناصر: ماهو برضه لما ندى شوية للمهجرين بيتهيألى بنخصص جزء برضه للناس فى القاهرة اللى عايزين شقق أيضا.

ف. فوزى: يافندم أنا متنازل عن المدينة دى كلها ونرجعها لوزارة الإسكان؛ لأن التخطيط بتاعها من وجهة نظر القوات المسلحة كان خاطئ، فيه مدينة أخرى جنب ميدان العباسية.

عبد الناصر: آه.. الشقق اللى جنب ميدان العباسية.

ف. فوزى: ماكملتش.

عبد الناصر: آه.. بتكمل دلوقتى ولاّ؟

مصطفى: عاوزة استثمارات وحسبنا لقينا الأوضه هتكلف ألف جنيه!

عبد الناصر: طب هتسيبوها كده معلقة يعنى؟!

مصطفى: لأ.. ماحنا عايزيين دلوقتى هذا الأسبوع حسبنا الأوضه هتبقى تمنها ألف جنيه معمولة بطريقة فاخرة جدا واسعة وتكاليفها عاليه جدا والنهارده علشان تستكمل عاوزة مبلغ.

هويدى: مادام يافندم فيه هيكل أقدر أعمل finish بتاعه بدل ما يكلف ١٠٠٠ جنيه أقدر أعمل تكلفة أقل شوية.

مصطفى: عشان الأرض تمنها غالى والتكاليف بتاعة الخرسانات بتاعتها كانت فوق الخيال والأوض واسعة جدا.

عبد الناصر: بأى حال هنكملها يعنى.

مصطفى: هنكملها بس عايزة مبلغ للاستكمال.

عبد الناصر: طب ما تاخد مبلغ استثمار من احتياطى استثمار اللى عندك.

حجازى: أنا كنت قلت يافندم فى اللجنة الاقتصادية: إن صندوق القوات المسلحة طبعا مش راضى يخش يكمل العمارة، وهم عندهم خبرة الحقيقة بيعملوا مشروعات اقتصادية كويسة يعنى فهو خايف يدخل لأن القيمة المصروف عليها لغاية النهارده كبيره ضخمة، فيمكن لو نعيد النظر فيها ممكن هو يخش ويكمل العملية لأن وزارة الإسكان كانت رافضة.

مصطفى: لا.. ماهو وزارة الإسكان عاوزة مبلغ كبير كذا مليون!

عبد الناصر: خلاص نستولى عليها وماندفعش حاجة للقوات المسلحة.

مصطفى: عليها ديون يافندم! (ضحك)

عبد الناصر: (ضحك)

مصطفى: وقرض وفيه فوايد بتتجمع دلوقتى على هذا القرض.

عبد الناصر: بس بكل الاعتبارات دى لازم هنكمل العمارات دى بأى طريقه من الطرق.

حجازى: وفيه إن الصندوق ياخدها وياخد قرض ويسدد الحساب بعدين.

ف. فوزى: رفض يافندم، الصندوق ناجح وواعى فى تصرفه.

عبد الناصر: طب أمال عمل العملة دى ليه؟!

فوزى: لا.. مش هو، مش القوات المسلحة اللى عملته.

عبد الناصر: آه.

ف. فوزى: فبقول يعنى بعد ماستلمت قلت أديها للمختص.. لوزارة الإسكان

الشافعى: وبعدين رجعت تانى يعنى! (ضحك)

عبد الناصر: لا بياخدوها الإسكان ويحلوا الموضوع، وبعدين نتفق إزاى نحل المشاكل.

مصطفى: هو مستعد أنه يكملها ومسائل التكاليف دى تبقى تدرس.

عبد الناصر: يبقى اللى احنا عاوزينه، الحقيقه الشقق اللى عندنا الفاضية عايزينها فى خلال شهر أو شهرين لازم تسكن يابنسكنها بالإيجار يابنبيعها بـ ٢٠ – ٢٥ سنة؛ مش معقول عندنا أزمة مساكن وفيه شقق فاضية!

الشافعى: نعيد النظر فى الشروط كلها والاعتبارات وفى أسبوع نتقدم باقتراحات محددة.

عبد الناصر: بالنسبة لموضوع الهجرة حد هيتكلم ولاّ؟

الشافعى: أيوه ياريس موضوع الهجرة زى ما اتفقنا عليه هو مكتوب على كل حال.

عبد الناصر: إحنا مش عاوزين حصة مطالعة يعنى! (ضحك)

الشافعى: لا أصلها قرارات.

داوود: المشكلة الرئيسية اللى كانت بتبحث هى مشكلة الإسكان، بقية المشاكل ميسرة عمليات الإعاشة، وعاملين احتياطى كافى لمواجهة احتمالات الزيادة فى الإعاشة.

كان فيه نقطتين رئيسيتين..

النقطة الأولى: هى نقطة الإسكان، الرغبة فى نقل بعض الإدارات من الشركات والمؤسسات وبعض العمال الى القاهرة.

عبد الناصر: والأرشيف والحاجات دى كلها والناس اللى مالهمش داعى.

داوود: فاتفق على حلين.. إنه كل هيئة لها فرع هناك يعنى مؤسسة وليها شركة تحاول إنها تستوعب الجزء الأكبر، واللى يفيض نحطه فى الإسكان ودى بيحصل فيها اتفاقات. وفى الوقت نفسه بنيسر لهم فى حدود ٩٠٠ شقة الأماكن الخاصة بسكن هؤلاء الأفراد اللى هيجوا تبع للعمليات دى، وماشية الدراسات على هذا الأساس.

بالنسبة للعمارات اللى سكنت كان اتجه الى إعادة البحث، وتشكلت لجنة برئاسة السيد عبد المحسن أبو النور على أساس إنها بتدرس حالة الناس اللى سكنوا ومدى ارتباطهم بالقاهرة؛ لإمكان النظر فى تهجير بعضهم اللى مالوش مصلحة فى الإقامة فى القاهرة، إن احنا نوديه الى أماكن أخرى علشان نفسح مكان فى القاهرة لناس أكثر حاجة والعمل ده بيتم وهينتهى خلال الأسبوع، غالبا البحوث اللى بتجرى حوالى ٢٦٠٠ حالة بالطريقة دى.

الموضوع التانى: موضوع القروض اللى بيدوها للتجار واللى بتتزايد وتوحيد قواعد الصرف ما بين المحافظات الثلاث، وبرضه فيه لجنة مشكلة وقربت تنتهى من عملها على أساس إن هى بتبحث عمليات القروض، وتوحيد المبالغ اللى بتصرف والتوفيق مابين القروض والإعاشة بحيث إنه مايحصلش ازدواج فى الصرف من الجهتين.. دى تقريبا أبرز الـ ٣ مشاكل الرئيسية اللى كانت فى التهجير.

عملنا إحنا ميزانيه كاملة من هنا لنهاية السنة المالية بخصوص احتياجات التهجير، وعاملين حسابنا باحتياطى حوالى ٣٠٪ لاحتمالات المستقبل فى التهجير.

بالنسبة للطلبة، عملنا لهم بمناسبة العام الدراسى بعض نظم فى حدود الإعتمادات اللى موجودة يعنى لم تتجاوزها وكانت ماشية السنة اللى فاتت؛ لأن كان بيحصل عملية ازدواج لأن بعض المحافظات كانت بتصرف والشئون الاجتماعية بتصرف ووزارة التعليم العالى بتصرف.

السنه دى وجدت بإن احنا عاملين حالات بحث للطلبة وبنصرف لكل طالب. المدن الجامعية أعفو من رسومها وبنصرف للطالب المقيم فى المدينة الجامعية ٢ جنيه فى الشهر بعد البحث الاجتماعى، الطالب اللى مش ساكن بنديله ٥ جنيه. ويسرنا لهم سبل المواصلات أيضا للبعض الخارجين من محل إقامته الى المدن أو المعاهد العليا، وبدأت فعلا عمليات الصرف وبنديهم ٥ جنيه زيادة فى أول العام الدراسى عشان يواجهوا بيه مسئوليات العام الدراسى اللى فى الكليات العملية، التى عندهم مشروع فى نهاية السنة بنديهم ٥ جنيه زيادة عشان يواجهوا بيها احتياجات المشروع وماشية العملية.

عبد الناصر: مافيش تعطيل؟

داوود: لا.. ماشية.

الشافعى: هو يمكن أهم موضوع الناس اللى احتلوا مساكن فعلا عايزين يبعدوا من هذه المساكن بحيث تتحل مشاكلهم، يعنى برضه اتفق إنه يتعمل بحث تفصيلى بالنسبة لكل حالة، ويتم إقرارها من لجنة برئاسة الأخ عبد المحسن عبد النور ويبقى قرارها نهائى، ياإما إنها توديه فى سكن آخر.

وبعدين موضوع العمال، لأن كان برضه فيه تخفيض العمال اللى موجودين فى السويس بالذات ومعتبرين إن القاهرة هى النقطة الوحيدة اللى يقدروا يهاجروا اليها، فقلنا الناس دول؛ لأنهم مطلوبين للعمل هناك، دول يسمح لهم بأنهم يستنوا فى السكن المناسب لأن هم خفضوا القوة ٥٠٪ وخلوا المصانع أظن تشتغل ٣ أيام عشان يخففوا العدد؛ فطبعا دول عاوزين مساكن تكون قريبة ومريحة ويقدر يرجع فيها للسويس مباشرة بحيث إنه يوفق مابين التخفيف ومابين الانتقال وكثرة العمل وإسكانه فى نفس الوقت.

داوود: هو كان فيه اتجاه للتهجير الى أسوان على أساس إن فيه بعض العمارات فى السد العالى فضيت، إحنا بعتنا نتحرى فوجدنا إن كلها يادوبك توّفى احتياجات القوات المسلحة والعمارات اللى بتفضى بيستلموها ومافيش حاجة موجودة حاليا.

الشافعى: بالنسبة للوزارات والمصالح اللى جت هنا، قلنا: لازم وزارتها تسعها فى مبانيها إلا إذا كان مالهاش وزارة هنا فهنخصص لها جزء من الإسكان الإدارى اللى هى كانت مبنية أساسا عشان تكون مكاتب؛ يعنى كان فيه مراجعة لكل التفصيلات اللى أثيرت.

بالنسبة للتربية والتعليم والمدرسين، برضه قلنا: وزارة التربية تصرف لهم من الاعتمادات الخاصة للمدرسين.

جمعة: لو سمحت سيادتك، هى عملية إعادة البحث وبعدين نطلع الناس من الشقق تانى ونهجرهم دى هتثير مشاكل. حصل فى فترة من الفترات وسيادتك ماكنتش موجود هنا، جم بعض الناس من اللى كانوا قاعدين ومش لاقيين شقق ودخلوا فى الشقق وقاعدين فيها. النهارده هنخش ونبحث حالتهم وبعدين نطلعهم من الشقق دى ونوديهم شقق تانية أو نطلعهم بره القاهرة، أنا بعتقد إحنا بنرضى بالأمر الواقع الى النهارده وبنبتدى نبحث حالة الناس اللى هنهجرهم من جديد؛ لأن دى هاتثير مشاكل فى وسط الناس كلها.. ده رأيى الشخصى.

الشافعى: هو طبعا برضه هذا الرأى أثير وبرضه الأخ شعراوى يمكن يشوفها من وجهة نظر الأمن علشان مايقلقلش مواقع الناس، بس فيه ناس احتلت أماكن لا تتناسب مع ظروفها ولا أوضاعها. وبعدين إذا مشينا على أساس الأمر الواقع، أنا مابقولش إن أنا هاطرده قبل مانبحث ظروفه ولازم أكون ملتزم بإن أنا أجيب له الحاجة المناسبة.. وده يعنى اللجنة ملتزمة بهذا الكلام.

داوود: وإحنا حاليا مانعين الهجرة الى القاهرة، يعنى أى مهاجرين من الأعداد الجديدة بنهجرها الى المحافظات الأخرى مجهزين لهم فيها أماكن مبنتعمدش أى واحد ييجى القاهرة.

عبد الناصر: بالنسبة للجنة التنفيذية العليا، حد ليه رأى فى الموضوع بيتهيألى محدش هيتكلم! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

غانم: سيادتك ليك سلطة التفويض يافندم.

عبد الناصر: أصل هى شغلانة وأنا الحقيقة وصلت لعده حاجات كده.. أول نقطة: عدم الجمع بين الوزارة واللجنة التنفيذية العليا؛ اللى بيروح اللجنة التنفيذية هيروح الوزارة ومش هيهتم بالعملية.

هو الحقيقه لو قدرنا نمشى بالموضوع systematic وبنوع من التفاهم والهارمونى، وأنا رأيى إن اللجنة المركزية كويسة جدا ناس كويسين أوى، وأنا يمكن أكترهم بشوفهم لأول مرة، وأنا تعمدت الحقيقة إن أنا أسيب كل واحد يتكلم عشان الواحد يعرف الناس. اللجنة المركزية كويسة جدا، لو فعلا مشينا باللجان ومسكوها ناس وحصل نوع من الطريقة زى الطريقة الحزبية؛ سياسة الحزب بتتنفذ بييجوا العمال بيأمموا الحديد ويعملوا كذا زى ما سياسة الحزب وكذا.

وبعدين برضه عملية الرقابة: الحقيقة هناك حملة فى البلد ضد الوزراء وبالذات ضد وزراء الإنتاج، على إن كلامهم كلام مش حقيقى وكذا مع إن هذا الكلام بيتنقل الى كل الميادين. دلوقتى أنا اللجنة المركزية هحاول أجمعها باستمرار كل أسبوع لأن اللى بيروح ده هيروح فى البلد وهيقول؛ قاعد مع الوزارة وقاعد مع رئيس الجمهورية فهيروح يتكلم. وأنا فعلا تعمدت فى الكلام عن الوضع السياسى إن أنا أبين لهم إنهم موضع ثقة، دول الحقيقة كـ ٢٠٠ واحد بينتشروا فى كل حته كل واحد بيعقد يتكلم.

لو إحنا تعاملنا مع اللجان، وهم استجابوا للكلام اللى احنا قلناه – العملية اللى أثارها السيد مرعى – لكن الحقيقة لازم إحنا لصالحنا. فى مجلس الأمة فيه ناس كانوا مقدمين استجوابات ولكن غير اللجنة المركزية، لكن فى اللجنة المركزية لو بنوضح الأمور ونعتبره جهازنا مش جهاز رقيب علينا أبدا هم ناسنا وجهازنا. وبعدين إحنا لو نلم الفلاحين اللى فى اللجنة المركزية، ونقعد نقول لهم: قولوا لنا إيه رأيكم فى تسويق القطن؟ ناصحين، وأنا رأيى كل واحد بيقعد يتكلم فى الموضوع ولأنه حاسس بالمشكلة، وأظن شوفتوا فى المؤتمر إزاى وقفوا اتكلموا خصوصا بعد الظهر.. فيه جلسات بعد الظهر أكتر من جلسات الصبح.

وأنا الحقيقة بكره هاشوف الأمناء بتوع المحافظات كلهم، برضه أسألهم رأيهم إيه؟ أول نقطة فى راسى: اللى بيدخل اللجنة التنفيذية العليا بيسيب الوزارة ويبقى له مكتب واحد مش مكتبين. إذا دخل وبقى له مكتبين يروح الوزارة لأن الوزارة هى اللى ليها الهيلمان، بتحكم على تجارة القطن وبتحكم على كذا شركة وبتقدر تعين وترقى وترفد! (ضحك)

وبعدين برضه الوزارة هى اللى واخدة الوضع الأساسى، فإذا جمعوا بين هذا وذاك هتغطى الوزارة. وبعدين حتى أما نجيب مثلا ١٠ – ١٤ واحد من الوزارة وزراء ويبقوا لجنة تنفيذية عليا، مين بقى هيسألهم ولاّ مين هياخد ويدى معاهم فى اللجان والعمليات دى؟! محدش.. بتبقى العملية بتلغى نفسها وبتبوظ العملية من الأول.

إذا كان حد ليه كلام برضه نحب نسمع. الحقيقة أنا معنديش رأى لسه لغاية دلوقتى لغاية يوم الأربع، يعنى مش هاكون رسيت يعنى بمشى بالطريقة دى بفضل لغاية آخر وقت بالنسبة للجنة المركزية لغاية الساعة ٦ إلا ٥ قبل ما أطلع من البيت، اتحطت أسامى جديدة! (ضحك)

أصوات: (ضحك)

شقير: يافندم الرأى اللى سيادتك اتفضلت بيه فيه نقطة مهمة جدا بخصوص المكاتب الفنية للجنة الوزارية، أنا بعتقد إن دى صمام أمان كبير جدا ومهم؛ لأن اللجان لما تتشكل قطعا لازم ندى ثقة كبيرة فيها لأخوانا بتوع اللجنة المركزية، إنما جزء منهم يمكن مالمسش المشاكل الفنية والمشاكل الواقع اللى بتخلى الآمال، سيادتك عبرت عنها "يجب" بتساوى ٥ مليون جنيه و "يجب" بتساوى ٦ أشهر؛ ده صحيح لو المكتب الفنى الموجود تبع كل لجنة كان مكتب قوى نستطيع جزء كبير جدا من الصدام اللى ممكن ينشأ إننا نتلافاه خالص، بالعكس نقنعهم برأينا ويتحولوا الى دعاة.

عبد الناصر: إنتو الحقيقة يعنى واجبكم، هم الناس كلجان هبيبقوا تعبانين لأن العملية لسه عملية جديدة، فالحقيقة إنتو فى تصرفكم ماتاخدوهمش كرقباء ومحاسبين لأ وتساعدوهم فى إعطائهم.. ماإحنا مكتب فنى لازم هننتدب ناس ونجيب ناس ساعدوهم فى هذا تلاقى العملية ممكن إنها تمشى.

غانم: هو يافندم فيه سؤال خاص بلجان اللجنة المركزية.. هل الوزراء بيقدموا طلب عضوية فى اللجان يختاروا لجنة ولا بيبعدوا عن اللجان؟ لأن النهارده جات لنا جوابات..

جاب الله: بعتولنا النهارده علشان إبداء الرأى الرغبة الأولى والثانية.

عبد الناصر: هو أنا رأيى إن الوزراء ميدخلوش فى اللجان يعنى هم الوزراء بيبقوا فى اللجنة ساعة أخد القرار فى اللجنة المركزية، ولكن مثلا الوزير ممكن اللجنة اللى تختص بوزارته بيروح فيها مرة مثلا كل أسبوع أو كل عشر أيام أو كل أسبوعين، بيقعد مع اللجنة وبيتكلم يعنى بيضيع يوم بعد الضهر يتفق مع اللجنة ويروح هناك؛ بهذا بيبقى الوزير كأنه عضو فى اللجنة.

والحقيقة برضه بقول: إن احنا عايزين نسيّس الناس دول ونمشيهم بحيث إنهم يبقوا دعاة لينا. الحقيقة مجلس الأمة مشى كويس، لكن بعد كده بقوا يروحوا يقولوا: إن احنا معندناش فرصه نتكلم إن احنا مش فاهم إيه إن احنا مضغوط علينا إن كذا، ولهذا الحقيقة يمكن فى اللجنة المركزية نفتح صدرنا خالص واللى عايز يتكلم يتكلم واللى عايز يقول أى حاجة يقول أى حاجة، ليه؟ لأنهم إحنا عايزين نعتبرهم دعاة لينا مهماش رقباء علينا.

غانم: هو برضه زى ماسيادتك بتقول الواقع إحنا عاوزين نعتبر نفسنا جزء من الاتحاد الاشتراكى يعنى حتى مش نعتبرهم دعاة لينا، يعنى إحنا أعضاء فى الاتحاد الاشتراكى وإحنا جينا برضه باعتبارنا عملنا فى الاتحاد الاشتراكى. والفكرة دى موجودة عند الكثيرين، يعنى الناس اللى كانوا قاعدين حواليا فى اللجنة المركزية كانوا بيثيروا النقطة دى؛ يعنى إنت جاى وزير لأنك كنت فى الاتحاد الاشتراكى وجيت وزير، أقول لهم: آه فعلا.. وبالتالى الوزارة الموجودة هى وزارة الاتحاد الاشتراكى أو جزء من الاتحاد الاشتراكى. دى النقطة اللى لازم تكون ثابتة فى أذهاننا، إن احنا جزء من الاتحاد الاشتراكى يعنى جسم واحد وإحنا جزء منه.

عبد الناصر: هو طبعا الحقيقة إذا كان هيبقى فيه التقاء بين اللجان والوزراء وتفاهم وده هيصب فى اللجنة المركزية وهيبان فى الاجتماعات هيأكد هذا الكلام، لكن إذا مثلا غالطنا أو ماديناهمش بيانات أو ماتكلمناش معاهم على طول هتبص تلاقى يحصل نوع من الاحتكاك أو نوع من التصادم.

البشرى: هو فيما يختص بعضوية الوزراء فى اللجان، بيتهيألى يفسر وجود الوزراء فى اللجنة المركزية إنهم أعضاء فى اللجنة المركزية. أنا بيتهيألى لو نيجى النهارده ونقول فى اللجان مايدخلهاش الوزراء، يبقى فيه فصل شوية والموقف فيه نوع من الحساسية. وبعدين لو عملنا عملية نلتقى مرة كل ١٥ يوم برضه يمكن تقلل شوية الانفصال، وده لو حصل يوم ورا يوم هيقلل الانفصال خالص. ودى من واقع تجارب من اجتماعاتى فى المصانع مع العمال مرة فى مرة بتقل الحساسية. والعملية دى متهيألى بتخلينا طبيعيين شوية وتساعدنا أيضا فى إن بياناتنا ماتبقاش مصطنعة وبتترك أثر نفسى كويس.

عبد الناصر: مش هتواظبوا على حضور اللجان، إفرض يعنى اللجنة كلجنة دائمة هيجتمعوا كل يوم، المفروض يعنى اللجنة أصلها دى أتصور اللجنة بتاعت اللجنة المركزية بتشتغل شغل مستمر يومى. يعنى فى البلاد اللى عاملة لجنة مركزية بيشتغلوا شغل يومى خصوصا رئيس اللجنة حد معاه وليه عمل. يمكن أنا شوفت فى الاتحاد السوفيتى مثلا أما كنا روحنا آخر مرة، رئيس لجنة العلاقات الخارجية جه حضر المباحثات معانا اللى هو اسمه بارامارى وقعد أقدم من جروميكو وزير الخارجية.. قاعد قبل جروميكو، وبعدين ده فعلا اللى هو بيوجه السياسة الخارجية من اللجنة المركزية.. ده اللى بيتبع؛ فإحنا دلوقتى لو دخلنا الوزرا فى اللجان الوضع الحقيقة بيتهيألى مش هيمشى صح.

الشافعى: هو الحقيقة إحنا حاولنا نتصور طريقة العمل؛ لأن هى يمكن طريقة العمل اللى هتبين لنا إزاى هنشتغل كجهاز تنفيذى مع اللجنة المركزية. طب هم النهارده مشكّلين موضوعيا على لجان سواء سياسية أو اقتصادية أو.. أو.. الى آخره، وبتتناول الموضوعات بتشمل أكثر من وزارة فهم على أد ماهيسيروا فى البحث بالنسبة لنقط معينة. وطبعا يمكن قرارات المؤتمر بالذات هى المحك المباشر لبدء العمل أو المواضيع اللى احنا بنبحثها وبنحيلها على اللجنة المركزية بعد ما بيقرها مجلس الوزراء، مش هنتقدم بيها كوزراء ولكن هنتقدم

بيها كموضوع انتهى فيه إن ده صالح لأن يناقش فى اللجنة المركزية، وبيتقدم بيه مجلس الوزراء ككل مش كوزارة بتروح تتكلم عن موضوع معين.

والحقيقة الروح اللى احنا لمسناها كان فيه روح تحفز من اللجنة بالنسبة لرد الفعل على كلام الأخ سيد مرعى لما أثار الوضع بالنسبة للوزارة والحكومة. المكاتب الفنية اللى هتتعمل أو اللجان هتبقى مجال لبحث إيه؟ يعنى لو هنيجى مثلا موضوع معين، إذا كان ده هيبقى فرصة لبحث الموضوع من الناحية القومية اللى بتشارك فيها كل الجهود بما فيها التنظيم السياسى كمسئولية، بتقدر تدفع العمل القومى حقيقة فى الموضوع بحيث إنه يبقى كل واحد – زى ما يمكن السيد الرئيس عبر وقالها – على إن زى ما الوزير بيحاسب يعنى الأمين بتاع المحافظة بيحاسب على وجه معين أو بيعين له واجب معين.

يعنى إحنا مثلا فى مجال بحث عملية تنظيم الأسرة كموضوع أو عملية محو الأمية كموضوع، لو تصورنا يعنى إن الموضوعين دول بيوضعوا فى المناقشة بالنسبة للجنة المركزية، ما من شك إن الدور اللى هيقوم بيه الجهاز السياسى والعمل السياسى بدور ضخم جدا تشترك فيه الإدارة المحلية وتشترك فيه أكثر من وزارة ويشترك فيه العمل السياسى، وبهذه الأنواع من المواضيع الكل بيكون حاسس إن له دور فعال فى العملية؛ يعنى أنا فى إعتقادى إنها هتكون الفرصة لخلق الجو الحقيقى. يعنى هو اختيار المواضيع بأولويات معينة تساعد على إنه أكثر من جهة بتناقش الموضوع والجهاز السياسى بيحس إن له دور فعال فى العملية؛ يمكن دا يكون المدخل اللى يساعد فعلا فى تدويب الحساسيات والطرفية اللى يمكن كانت باينة.

ولذلك إحنا كنا برضه بنرجو إن أى وزارة تتقدم بموضوع بيبحث فى لجنة وزارية ثم بيعرض على مجلس الوزراء، إذا أقرت إن هذا الموضوع ببحثه المبدئى من وجهة نظر الوزارة ككل يصلح بإنه يكون مجال بحث فى اللجنة المركزية فبنروح فيه كلنا ندافع عنه يعنى مافيش حد بيختلف فيه. ودا مايبقاش يعبر عن رأى فلان أو فلان أو فلان من الوزراء، ولكن بنبقى إحنا جميعا متبنيين وجهة نظر واحدة. ولذلك حتى يمكن بهذا الشكل ممكن وزير يروح يتكلم عن أكثر من وزارة فى موضوع معين؛ لأنه ألم بجوانب الموضوع كمشكلة قومية تتبناها الدولة بجميع اللى يقدروا يساعدوا فيه.

سليمان: ولو برضه إستكمالا للحديث فيما يختص باللجان الخاصة باللجنة المركزية، يعنى أتصور إن أكبر عدد من أعضاء المركزية بيرغب إنه هو ينضم الى لجنة أخرى من اللجان اللى تم تشكيلها اللى اتفق عليها.

فى تصورى أنا – زى ما قال دكتور لبيب – إن لابد أن كل لجنة يبقى ليها جهاز فنى قوى، فده مفروض إن هو يحضر الأوراق والمذكرات والدراسات اللى تعرض على اللجنة، وفى هذه الحالة هيتفرغ أقل عدد من أعضاء اللجنة المركزية ليكونوا متفرغين للعمل فى هذه اللجنة لمعاونة سواء رئيس اللجنة أو المكتب الفنى. يبقى إذاً فيه صعوبة إن اللجان دى تجتمع كل يوم إلا إذا فرغنا عدد كبير، وقد لا يتاح تفرغ عدد كبير من أعضاء اللجنة المركزية.

ده بينقلنى الى اللجنة التنفيذية العليا: فيه اللجنة التنفيذية العليا وفيه مجلس الوزراء ولابد إن الجهازين يكونوا مترابطين ترابط قوى بحيث إنه يبقى معروف إيه اللى حصل هنا وإيه اللى حصل هناك. ده يقتضى إن فيه بعض الوزراء يصح بحكم وظائفهم يبقوا أعضاء فى اللجنة المركزية أو يبقى فيه بعض الوزراء مش ضرورى يقوموا بعمل تنفيذى، إنما يكونوا موجودين هنا وهنا. يعنى يصح إن أعضاء من اللجنة المركزية يبقوا وزراء دولة أو العكس، يعنى فى التنظيمات الخارجية كلها فيه ارتباط، وترابط بين العضوين الأساسيين اللى هما مجلس الوزراء واللجنة التنفيذية العليا.

أخشى إن لو ده طقم وده طقم آخر منفصل خالص يبقى فيه عزلة فى التفكير بين هنا وهناك.

ده اللى حبيت أقوله.

غانم: هو لو تسمح لى سيادتك، هو فيه ملحوظة لفتت نظرى فى اجتماعات اللجنة المركزية، وهى إن المناقشات واهتمامات أعضاء اللجنة المركزية انصرفت بالدرجة الأولى لعلاقة اللجنة المركزية بالحكومة.

عبد الناصر: أنا اللى أثرت الموضوع. (ضحك)

غانم: معلش إنما فى باقى المناقشات وحتى فى تقارير اللجان، كان التقارير كلها بتركز على وضع اللجنة المركزية مع الحكومة، والمناقشات برضه أثارت وضع اللجنة المركزية مع مجلس الأمة.

هو الواقع إن النقطة اللى ماحصلش فيها كلام كثير اللى هو دور اللجنة المركزية فى تنشيط العمل الحزبى للاتحاد الاشتراكى وفى اختيار الكوادر؛ فى الواقع دى عملية كبيرة جدا لا فى تقرير لجان ولا فى المناقشات حصل كلام على تنشيط العمل الحزبى، ودى مهمة اللجنة المركزية فى كل دولة. حزب العمال زى ما سيادتك قلت برضه أو فى روسيا أو فى أى بلد بنجد إن اللجنة المركزية بيكون عملها الأساسى بينصب على تنشيط العمل.

عبد الناصر: فيه لجنة اللى هى اسمها لجنة الإثارة اللى احنا مدخلينها لجنة التنظيم.

غانم: هو لجنة التنظيم أما نقرا اختصاصها نلاقيه واسع جدا، وفيه كلمة واحدة شئون العضوية وشئون التنظيم.. يعنى بعتقد برضه إن احنا لازم ندى العملية دى أهمية خصوصا إن الأعضاء اللى اتكلموا على النشاط الحزبى أجمعوا على إن النشاط الحزبى مجمد أو شبه مجمد، يعنى ده مش صحيح ١٠٠٪ إنما اللى نقدر نقوله: إنه عايز دفع ومايجبش إن احنا نوجه المناقشات كلها فى اللجنة المركزية الى أمور غير الأمر الحزبى اللى هو بيهمنا. جهاز الاتحاد الاشتراكى مُنشأ، وبنحتاج اليه حتى فى العملية الحكومية يجب إن الاتحاد الاشتراكى فى تنفيذ قرار فى المؤتمر بيعتمد على الجهاز الشعبى بتاعه فى الحصول على المعلومات؛ بيعتمد على الجهاز الشعبى يعنى بيبقى له نافذة على الحكومة إنما اعتماده الأساسى على الجهاز الشعبى. والحكومة لما بتتعامل مع اللجنة المركزية، فهى بتتعامل مش عشان تصحح وضعها لأن المفروض إنها على علاقة قوية باللجنة المركزية، إنما إحنا بنلجأ للجنة المركزية عشان تساعدنا فى تنفيذ قرارات المؤتمر القومى، تساعدنا فى العمل التنفيذى.

بس دى النقطة اللى كانت لفتت نظرى.

عبد الناصر: هو ده اللى الكلام فى الأول لازم يبقى بالشكل ده، لما الحقيقة الناس بترتاح بياخد الوضع صورة أخرى أو شكل تانى.

مرعى: يعنى لو سمحت لى سيادتك الصورة بتاع اللجان الدائمة فى اللجنة المركزية، أنا مش متخوف من حساسية أو غير حساسية لو اتبع الأسلوب اللى أنا متصوره بالنسبة لعمل اللجنة المركزية، وهى صورة مشابهة جدا للفترة الأولى لمجلس الأمة. وأنا متذكر من تعليمات سيادتك فى الفترة اللى أنا كنت فيها فى مجلس الأمة، إن احنا مايبقاش فيه

حساسية وإن الوزراء ييجوا اللجان، وفعلا فى الدورات الأولى مكانش فيه أى نوع من الحساسية ونوع من التآلف موجود، وبعدين حصلت جملة تطورات مافيش داعى لذكرها الآن.

اللجان المركزية على تصورى مهياش اللجان الدائمة المتفرعة مع اللجان المركزية، مهياش لجان أسلوب سياسى مفصل هى لجان أسلوب سياسى مُجمل، وفى رأيى إنها يجب فى المرحلة الأولى إنها تمسك فى النقط دى. ده مايمنعش من أن الأسلوب السياسى المفصل هييجى بشكل آخر؛ يعنى أنا متصور مثلا إحنا دلوقتى مقبلين على تغيير فى النظم التعاونية لشكوى الناس من الجمعية التعاونية ومقبلين على تغيير فى نظم التسليف، أنا بيهمنى كوزير فعلا.. فعلا مش تمثيليا ولا إن أنا أمشى فى إطار تحسين موقفى مع اللجنة المركزية، يهمنى إنى أستعين بأكبر رأى ممكن فى هذين الموضوعين لأن الموضوعين كبار وكبار على تفكير أى واحد يعملهم، إنما متعلقين بمبدأ عام مش متعلقين بأن واحد يقول لى إن المشرف الفلانى فى الجمعية التعاونية الفلانية بيسرق أو إن مجلس الإدارة الفلانى انحرف، لأ.. إحنا عايزين الأول ما هو هذا الخط.

ففى إعتقادى إن اللجان التنظيمية فى أول مرحلة لتنشيطها داخل اللجنة المركزية، بيكون إن الوزير المختص الذى ليس هو عضو.. يعنى أنا موافق أنه مايبقاش عضو أبدا لأنه لو قلنا عضو فى اللجنة بننفى الوضع الطبيعى؛ لأنه هناك فيه وضع طبيعى موجود وقائم وهو مسئولية تنفيذية ومسئولية رقابة ومتابعة ومعرفة. فأنا الجزء بتاع المعرفة هو اللى بيهمنى فى هذه المرحلة، وهى إنه بمجرد اللجنة تتم وزير الصناعة بيروح للجنة الصناعية ووزير الاقتصاد بيروح للجنة الاقتصادية ووزير الزراعة بيروح للجنة الزراعية، بيقعد يدى إيه هى السياسة الموجودة ليه وزير الصناعة يمشى فى عملية التنمية؟ ليه هو ماشى فيها؟ ما هى الأضرار وما هى المزايا بتاع هذا؟ وبيناقش ووزير الزراعة أيضا ووزير الاقتصاد أيضا وبيتوجد هنا أسلوب عمل فى إطار السياسة العامة.

فى أثناء الجلسة قطعا فيه شكاوى ملحة، يعنى أنا أما آجى أتكلم فى الجمعية التعاونية قطعا هيثار مشكلة التسويق الحالية، الراجل ماقبضش فلوسه بقاله ٢٠ يوم ولاّ ٢٥ يوم كل اللى فى ذهنه هذه العملية مش هيسمع لى كلام، ده جانبيا وده الواقع جزء من عملنا اليومى إن احنا بنقابل أى ناس أو بنتكلم فيهم هيبقى ده جانبيا. دى اللى تيجى الصورة اللى اتكلم عليها الأخ البشرى، وهى بعد مابنتكلم بنقعد قعده بقى بيحصل الدردشة.. لأ.. ده الجمعية الفلانية كذا. من هنا بيحصل نوع من التآلف ومابتتوجدش الحساسية فى أنه اللجان الدائمة التابعة للجنة المركزية هى لجان لا تجتمع يوميا بتجتمع

عند كل مناسبة من المناسبات، إنما بالصدفة لكون اللجنة المركزية منشأه حديثا فمن الواجب إنها تدرى وتعرف ده الحزب بتاعنا، تعرف إيه هى السياسة بتاعتنا.

الواقع النقطة دى كانت دايما نقصانا.. كانت نقصانا حتى فى الاتحاد الاشتراكى، وكانت نقصانا فى مجلس الأمة قبل عمل التنظيمات بتاعة مجلس الأمة. لما عملت تنظيمات مجلس الأمة، كان فعلا ليها فايدة إنه كان العضو بتاع التنظيم بيبقى عارف أنا مابديش أمور موجهة، لأن إيه هو التوجيه؟ هو التوجيه أحيانا بيكون بالمعرفة معرفة الموضوع معرفة إيه سبب إن احنا خدنا هذا القرار. كنا إحنا فى فترة من فترات مجلس الأمة بنبقى تايهين، آخد قرار – وأنا كنت بعيد على الصورة التنفيذية – ماعندناش عنه أى فكرة! فيمكن بينى وبين نفسى مابقاش مقتنع بيه وبيقى نفسى أعارضه، إنما لما بيجينى حد من المسئولين ويقول لى: خلى بالك القرار ده أخذ عندنا لظروف معينة، جايز جدا نقتنع ميبقاش حتى موجه أبقى مقتنع.

فإذاً اللى أنا متصوره فى اللجان الدائمة التابعة للجنة المركزية، هى لجان ستجتمع فى الفترة الأولى اجتماعات طويلة لمعرفة ماهو الأسلوب السياسى للدولة وتقول ملاحظاتها. ويجب أن يكون عندنا إحنا من سعة الصدر وسعة التقدير إن احنا نسمع أى ملاحظة موجودة بالنسبة لعملنا، قد نغير قد نرى إن احنا غلطانين غلطة، بعد هذا المفروض إن احنا وهم اتفقنا على الإطار العام للسياسة.

وأنا بضرب مثل للقطاع الزراعى بمسائل حية موجودة، نتفق معاهم هنجرى الانتخابات إزاى؟ طب هى إيه الشروط العضوية اللى إنتم عايزينها؟ طب الانحرافات الموجودة بنعمل فيها إيه؟ طب ما هى مهمة المشرف؟ طب إيه الدور بتاع بنك التسليف؟ وهكذا، وده ممكن أن يتكرر فى القطاعات الأخرى دى هتاخد وقت.

بعد كده اللجان مابتجتمعش كل يوم لأن أصبحت على صورة وعلى وضوح، لأن هناك سياسة عامة هى لما تروح البلد بتاعتها هتتكلم تقول والله النهار ده جالنا وزير الصناعة واتكلم فى كذا ويجب إن التنمية تشمل.. وواحد يقول له: لأ.. أنا مش عايز تنمية ويقول له الأضرار اللى تنشأ.. ده الجزء الأول.

إنما بالنسبة للتفصيلات أيضا أنا مابمنعهاش، بقول ده يتواجد الوزير لأنه من وقت لآخر بيجتمع، وفعلا اجتمعنا أول إمبارح مع أعضاء الفلاحين الموجودين فى دار التعاون وحصل نقاش فى الجمعية التعاونية. وفعلا يجب أن يكون الوزير وثيق الصلة، ويجب إنه لما يفكر فى حاجة جديدة ويطبقها أحسن له.. أحسن لنا ألف مرة إن احنا نقعد مع هؤلاء الناس نقول لهم: إحنا والله بنفكر فى الموضوع الفلانى رأيكم إيه؟ وبعدين لو لينا

سياسة أو توجيه معين إحنا بنقدر إن نشرّبهم هذا التوجيه فى حدود الاقتناع وبيعكسوا الصورة بتاعتنا.

أنا مش متصور إنه يجب يحصل حساسية، هتحصل حساسية لو حاولنا نوجد دور غير طبيعى للجنة المركزية أو دور غير طبيعى للجهاز التنفيذى، إنما لو مشينا فى الإطار اللى أنا بقوله مش متصور إن الحساسية هتتوجد وخاصة بعد إزالة الجزء الثانى اللى هو خاص بلجنة المتابعة.. ده عن الجزء الأول من كلامى.

عن الجزء الثانى بالنسبة لدخول وزراء اللجان، أنا مابوافقش على دخول وزراء اللجان لأن الوزير هو وزير مسئول تنفيذيا، ولو إنه جاى بانتخاب حقيقى فى اللجنة المركزية إنما مهما كان واتكلم الوزير ويجب أن يتكلم فى هذه الحدود.

إذا سمحت لى سيادتك النقطة الأخيرة: اللى هى الخاصة بالجهاز الفنى اللى هو أشار له الأخ لبيب شقير، يعنى أنا مع الأخ لبيب فى هذا ١٠٠٪، وإحنا تعبنا فيها جدا فى لجان مجلس الأمة. سيادتك بتتصور إن الإقبال على اللجان بيبقى ليه نشاط، الحقيقة ده فى الأول إنما فى الآخر بنيجى ندعيهم من ٢٠ واحد مايجيش منهم إلا ٥ أو ٦ اللى هم مهتمين! إنما اللجان الفنية، دى أنا متصور وجودها مع الأمانات يعنى يجب إنها تتربط مع الأمانات، والمشروع المقدم والواقع فيه هذه الميزة أن ربط الأمانة يعنى ربط موضوعى كامل.

الأمانات دى أنا مش متصور إنها تمشى بالنظام اللى كانت ماشية بيه قبل كده فى الاتحاد الاشتراكى، أنا متصور الأمانة يعنى هى الأمانة الفنية هى اللى فيها المكتب الفنى، المكتب الفنى ده وثيق الصلة بالأمين والأمين ممول بكل المعلومات العامة. إنما لابد – أنا مع الأخ لبيب شقير – إنه لابد من إيجاد جهاز فنى لأن الواقع هو ده الـ back bone بتاع اللجنة، وفى العالم كله كده وفى جميع اللجان البرلمانية كده.

تفضل النقطة الأخيرة: اللى هى خاصة باللجنة التنفيذية بتاع الاتحاد الاشتراكى، سيادتك فى مقدمة الموضوع حاطط التفرغ الأساسى، يعنى باستسمح سيادتك أحط رأى آخر. أنا تصورى مش كده أنا تصورى إن اللجنة التنفيذية ١٠ و ٤ احتياطى، تصورى إن فيه قادة معينين سياسيين دول متكررين فى حدود عدد معين، دول ماسكين الناحية السياسية كأعلى لجنة فى البلد. بعد كده أنا متصور عدد يكون غير متفرغ، ليه؟ لأن اللى بيحصل يافندم، تصورى لو إن حصل لجنة تنفيذية متفرغة كاملة، إنها من المحتمل جدا – زى ما الأخ صدقى سليمان ما أشار بس يمكن أشار من بعيد شوية – اللجنة التنفيذية نفسها أمر من اثنين يابتفصل عن التنفيذ وصعوبات التنفيذ هى نفسها تبقى مفصولة من التنفيذ وصعوبات التنفيذ، ويبقى وجهة النظر التى أمامها هى وجهة

النظر للجهاز السياسى فقط، مقدامهاش وجهة نظر الجهاز التنفيذى أو قدامها وجهة نظر الجهاز التنفيذى على بعض؛ لأنه دائما الجهاز التنفيذى بيبقى مصدق من القاعدة الشعبية.

يعنى أنا كوزير مسئول من لجان الاتحاد الاشتراكى فى محافظة الشرقية وفى محافظة القليوبية، بيتعمل بيان معين عن عملية معينة أنا عاملها، هذا البيان بيبقى مصدق أكثر بكثير من الكلام اللى بقوله لطبيعته إنه جاى من قاعدة عريضة من عدد أكبر، وإن الوزير مضطر إنه يدافع عن نفسه.

فأنا خايف لو تفرغت اللجنة التنفيذية يعنى أمر من اثنين إما إنها تبقى لجنة كقيادة سياسية بحتة وجهاز التنفيذى معزول منها، يأما الجهاز التنفيذى يحس بالضغط عليه.. هيبقى ضغط من تحت من القاعدة الشعبية وضغط من اللجنة المركزية وضغط من اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكى. إنما لو اتوجد طقم من الوزراء غير متفرغ مع التفرغ التانى على الأقل بيمثل وجهة نظر الجهاز التنفيذى، يبقى القاعدة الشعبية ممثلة فى التفرغ اللى موجود.. اللجان بتبقى موجودة.

ده التصور بتاعى فيه الجهاز التنفيذى ممثل وجهة نظره، وطبعا الأعضاء الاحتياطيين يبقى من باب أدعى يبقوا غير متفرغين وتبقى الصورة ممسوكة أكتر.

عبد الناصر: هو أنا متفق بينى وبين نفسى إذا قعدنا أكتر من ساعتين الجمعة الجاية ماجيش! (ضحك) زى ماعملت الجمعة اللى فاتت يعنى!